مجلة بحوث الأعمال

https://abs.journals.ekb.eg

المعهد العالى للإدارة وتكنولوجيا المعلومات

بكفر الشيخ

العدد: الأول

المجلد: الاول

يوليو ٢٠٢٤

أثر الثقافة على تطور الصناعة المصرية

The impact of culture on the development of Egyptian industry

أ/ إسلام السيد حلمي إبراهيم عمارة

باحثة دكتوراه – كلية التجارة – جامعة طنطا

islamahelmy@gmail.com

مستخلص:

تسعى الدراسة الحالية الي توضيح أهمية كل من الثقافة وأثرها على تطور الصناعة من خلال دراسة الدور التنموي لكل من الثقافة والصناعة وتحليل لأهم المشكلات الثقافية والصناعية والتي تعوق عملية التقدم والتنمية من أجل اقتراح الحلول التي تساهم في إزالة مثل هذه المعوقات. في هذا الصد، استندت الدراسة الي المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الأحوال الإقتصادية والثقافية في مصر، وافتراض بعض القضايا المتعلقة بالثقافة والصناعة وتحليل لبعض مؤشرات الابتكارات في مصر وأثرها علي التنمية الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٠. كما تطرقت الدراسة الي الدور التنموي للصناعة في مصر وكيفية تطوير الثقافة بما يسمح بتطوير الصناعة المصرية. واستعرضت الدراسة دور الإدارة الصناعية في مصر.

تناقش الدراسة قضية أنه علي الرغم من أن مصر تحاول ملاحقة التطورات الجديدة في مجالي الثقافة والصناعة إلا أن هناك تحديات واسعة في تلك المجالات، في ظل تواجد العولمة والتي تعد شكلاً من أشكال الهيمنة علي الثقافة المحلية، ومواجهة الصناعة المصرية، كما أن معظم المصانع المصرية لا تولي إهتمام لإدارة البحث والتطوير، وأن كثير من التحديات التي تواجهها الصناعة المصرية سواء داخلياً أو خارجياً تتطلب المزيد من الجهد والإدارة العلمية الثقافية الحديثة، النظام التعليمي الصناعي والفني لا تتوفر به الجودة والتخصص المطلوب لتغطية احتياجات المناطق الصناعية. وعلي هذا النحو، تؤكد الدراسة على نتيجة هامة وهي أن عدم ملائمة التقنيات السائدة لمتطلبات التنمية الصناعية، مع عدم توافر الإمكانات لاستخدام التكنولوجيا المتطورة والتعامل مع مستوي منخفض التكنولوجيا وضعف الروابط بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير والصناعة. وأن عدم الوعي بالثقافة الصناعية وما تقتضيه من قيم أدي إلي حدوث الكثير من حوادث العمل داخل المؤسسات الصناعية. ومن ثم توصي الدراسة بتطوير قاعدة التقنية في مصر من خلال تطوير التعليم والاهتمام بالعلوم الأساسية، وتأصيل مفاهيم الجودة والتعلم المستمر والابداع ووضع خارطة مصرية للمؤسسات الثقافية لدعم التصنيع.

الكلمات المفتاحية: الثقافة، الصناعة، مصر.

Abstract:

The current study seeks to clarify the importance of culture and its impact on the development of industry by studying the developmental role of culture and industry and analyzing the most important cultural and industrial problems that hinder the process of progress and development in order to propose solutions that contribute to removing such obstacles. In this regard, the study was based on the descriptive analytical approach in studying the economic and cultural conditions in Egypt, hypothesizing some issues related to culture and industry, and analyzing some indicators of innovations in Egypt and their impact on economic development during the period 2009-2020. The study also touched on the developmental role of industry in Egypt and how to develop culture to allow the development of Egyptian industry. The study reviewed the role of industrial management in Egypt.

The study discusses the issue that although Egypt is trying to pursue new developments in the fields of culture and industry, there are broad challenges in these fields, in light of the presence of globalization, which is a form of hegemony over local culture, and confronting the Egyptian industry, and that most Egyptian factories do not Paying attention to research and development management, and that many of the challenges facing the Egyptian industry, whether internally or externally, require more effort and modern scientific and cultural management. The industrial and technical educational system does not have the quality and specialization required to cover the needs of industrial areas. In this way, the study confirms an important result, which is that the prevailing technologies are not compatible with the requirements of industrial development, with the lack of capabilities to use advanced technology, dealing with a low level of technology, and weak links between institutions of scientific research, development, and industry. Lack of awareness of industrial culture and the values it requires has led to the occurrence of many work accidents within industrial institutions. Hence, the study recommends developing the technology base in Egypt through developing education and interest in basic sciences, establishing the concepts of quality, continuous learning and creativity, and developing an Egyptian map of cultural institutions to support industrialization.

Keywords: culture, industry, Egypt.

مقدمة:

١. تمهيد ومشكلة البحث

تمثل الثقافة بكل مستوياتها شخصية المجتمع أو نظام قيمه وعاداته المشتركة والتي تشكل معاً اسلوبه للحياه، وشخصيته المجتمعية ومؤسساته، مثلها مثل شخصية الفرد في تفردها، إنها المرآه التي ينظر من خلالها إلى العالم من حوله. ولا شك أن الثقافة هي منظومة الأفكار والجهود والحركات والخطوات التي تتخذها الأمم لتسيير أمورها وتنظيم علاقاتها بغيرها من الأمم. فهناك لكل أمة ثقافات متعددة، ثقافة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أخلاقية، دينية، تعليمية، تربوية، زراعية، صناعية وعسكرية. وبناء على هذا التصنيف يمكن القول بأن ثقافة الحاضر هي التاريخ المعاصر، في حين أن ثقافة المستقبل يمكن وصفها بمصطلح التخطيط، لأن التخطيط للمستقبل يعني رسم خطوط وتصورات وملامح لثقافاتنا المستقبلية.

تنبع أهمية البحث من أنه يتناول أولي خطوات الرقي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ألا وهما الثقافة والصناعة. فإذا تطورت الثقافة ازداد رقي الإنسان وتطور فكره وتحسن أدائه، وبتطور الصناعة يتقدم المجتمع اقتصادياً ويزداد رخاءه ورفاهيته.

٢. أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف الرئيسية للبحث فيما يلي:

١. دراسة الدور التنموي لكل من الثقافة والصناعة.
٢. تحليل لأهم المشكلات الثقافية والصناعية والتي تعوق عملية التقدم والتنمية.
٣. اقتراح الحلول التي تساهم في إزالة مثل هذه المعوقات.

٣. المنهج المستخدم

إن هذا البحث يعتمد علي المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الأحوال الإقتصادية والثقافية في مصر، وافتراض بعض القضايا المتعلقة بالثقافة والصناعة واستخلاص الدروس المستفادة منها في تنمية المجتمع المصري.

٤. فروض البحث

تهدف الدراسة إلى طرح الفروض التالية للمناقشة:

١. ماهي أهمية كل من الثقافة والصناعة ؟
٢. ماهو أثر الثقافة على تطور الصناعة؟
٣. كيف نقوم بتطوير الثقافة بما يسمح بتطويرالصناعة ؟

٥. الدراسات السابقة

١. دراسة الدباس(٢٠٠٧): هدفت هذه الدراسة إلي تحديد أهمية الثقافة و أن قطاع المثقفين يشمل كل من له إسهام في الجهد الثقافي بمعناه الواسع وأولئك الذين يؤثرون في هذا المجال ويحملون خصائصه فالثقافة وبتعبير موجز هي الفكر القومي للأمة. تتكون الثقافة من الثقافة الفردية والثقافة الاجتماعية، وتقسم عناصرها إلى مادية وغير مادية، ولها خصائص تتميز بها ومكونات تشتمل على اللغة العربية والإسلام بالإضافة إلى التفكير العلمي، وهناك علاقة وثيقة بين الثقافة والحضارة للمجتمعات وليس لقوة مهما بلغت أن تهزم أو تهدم حضارة قائمة على ثقافة صحيحة سليمة جامعة.
٢. دراسة بركات (٢٠١٦): هدفت الدراسة إلى الكشف عن مفهوم وممارسة الثقافة. وأكدت الدراسة على أن مفهوم الثقافة من المستجدات المعرفية الحديثة، التي تزخر بالمعاني الكثيفة والدلالات المركبة، ولا يمكن فهم احتوائه إلا بالرجوع لعلم الإنسان، وهو العلم الذي يقارن بين الثقافات، إنه أسلوب أو طريقة الحياة التي يعيشها أي مجتمع بما تعنيه من تقاليد وعادات وأعراف وتاريخ وعقائد وقيم واهتمامات واتجاهات عقلية وعاطفية.
٣. دراسة قاسم (٢٠١٨): هدفت الدراسة إلقاء الضؤ على الثقافة ومدارات الفضاء الافتراضي. استهل المقال بتوضيح اعتماد الثقافة في نشرها على الوسائط المكتوبة مثل المخطوطات والكتب والمجلات، وظهر حديثا مصادر أخري لنشرها تعرف بالوسائط المسموعة والمرئية (الأفلام المسجلة، البرامج التربوية الإلكترونية)، أصبح للنوع الحديث من الوسائط دورا هاما في إيصال الثقافة بشكل فعال، هذه النقلة تضم كافة أشكال الإعلام وتشمل الإنترنت الذي يعد أهم رافد فيهم، وتعد شبكات التواصل الاجتماعي من أهم مرتكزات النقلة الحديثة. وأوضح المقال إسهامات المنتديات الإلكترونية المتخصصة في الثقافة وأشاد بدورها الفعال في الحراك الثقافي، حيث أظهرت هذه المساحات المواهب الإبداعية ومنحتها فرص لإظهار نفسها وإبداعاتها.

٤. دراسة التباعي (٢٠٢٠): هدفت الدارسة إلي علاج موضوع صناعة الثقافة في محورين، الأول منه يخص صناعة الثقافة من خلال الرجوع لظهور المصطلح وتطور المفهوم، ومن خلال التطرق كذلك لمجالات وعناصر الصناعات الثقافية. أما المحور الثاني منه فيخص الإعلام الثقافي ومن خلاله يتطرق المقال إلى بداياته ومفهومه والفئة المستهدفة منه، وكذا الدور الذي يلعبه الإعلام الثقافي ومقوماته وأهدافه. وخلصنا إلى أن وسائل الإعلام الجادة بإمكانها أن تلعب دورا تثقيفيا مُهما إذا ما تخلصت من الهيمنة السياسية والاقتصادية وتجنبت ترويج ثقافة الاستهلاك لتساهم في ضمان الأمن الثقافي للمجتمع، وذلك عبر البرامج الثقافية الهادفة التي تسعى للحفاظ على الهوية الثقافية، وفي ذات الوقت، التفاعل والانفتاح الهادف والواعي على الثقافات الأخرى.

٥. دراسة الطيب (٢٠١٦): هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على صناعة الثقافة. فقد عرف العلماء صناعة الثقافة أو ثقافة التصنيع والصناعات الثقافية بأنها تلك الصناعة التى تقوم على مقومات رئيسية: المحتوى، معالجة المعلومات، شبكات الاتصال، وأهمها المحتوى الذي يعنى الطاقات الابداعية الخلاقة القادرة على إبداع المحتوى الحديث. وتنقسم خصائص الثقافية الى خمسة محاور، الاول: الثقافة المادية والمعنوية، فثقافة المجتمع تحدد نمط وأسلوب الحياة في المجتمع، والعناصر المادية هي عبارة عن تلك العناصر التى أتت نتيجة للجهد الانساني العقلي والفكري، وفي نفس لا تكتسب الثقافة وظيفتها ومعناها إلا بما يحيطها من معاني وأفكار واتجاهات وعرف وعادات. الثاني: الثقافة العضوية، إذاكانت الثقافة تشمل على العناصر المادية واللامادية معا، فإن كلا من العناصر المادية وغير المادية يرتبط بعضها ببعض ارتباطا عضويا، فيؤثر كل عضو في غيره من العناصر كما يتأثر به. الثالث: الثقافة مكتسبة: الثقافة ليست فطرية في الإنسان بل يتعلمها الافراد وينقلونها من جيل الى جيل، ويكتسبها منذ سنواته الأولى حتى تصبح جزءا من شخصيته كما يصبح هو عنصرا من عناصر هذه الثقافة. الرابع: الثقافة تراكمية: تتميز بعض عناصر الثقافة بالتراكم، ذلك أن الإنسان يبدأ دائما من حيث انتهت الاجيال الاخري وما تركته من تراث، وبتراكم الجوانب المختلفة تتطور بعض جوانب الثقافة. الخامس: امكانية انتقال عناصر الثقافة بالاحتكاك: لما زاد الاحتكاك والتعامل بين مجتمع وآخر، كلما زادت درجة الانتقال الثقافي بين هذين المجتمعين.

٦. دراسة عوض(٢٠١٩): هدفت الدراسة إلي التطرق إلي الجوانب الاقتصادية للموضوعات الثقافية وخاصة ما يتعلق منها بصناعة وترويج النماذج الثقافية ذات الطابع الغربي، من منطلق صناعة الثقافة، تلك العملية التي حولت الثقافة إلى صناعة من خلال إتاحة الفرصة للقوى المهيمنة على الثروة من إنتاج المعاني وصياغتها ونشرها وتسويغ الخضوع لها، وذلك من خلال الامتثال للعولمة الإعلامية. وانطلقت الدراسة نحو تحقيق أربعة أهداف، الأول: اهتم برصد أثر صناعة الثقافة على تفتيت الهوية من حيث التحرر من القيم والاغتراب ومسخ الشخصية، الثاني: اهتم بالوقوف على أثر صناعة الثقافة على اختزال المعاني والقيم الثقافية الأصيلة من حيث الانغلاق على الذات وتشوه المعاني الثقافية الرصينة، الثالث: تعرف أثر صناعة الثقافة على تغير شكل الانتماء وملامحه بين الشباب المصري والاتجاه نحو الانتماء الرمزي، الرابع: الكشف عن أثر صناعة الثقافة على تعزيز النزعات الاستهلاكية، حيث سلعنة الحياة الاجتماعية. وأجريت الدراسة الميدانية على عينة من الشباب بجامعة القاهرة، بلغ حجمها (٢٤٠) مفردة ممن تراوح أعمارهم ما بين ١٧ و٢٤ عاما. وتوصلت الدراسة إلى أن صناعة الثقافة ساهمت –عبر آلياتها وبرامجها ومحتوياتها وتقنياتها – في تشكيل هوية ثقافية للشباب متحررة من القيم، متقبلة لكل القيم الثقافية الغربية المؤدلجة التي تحمل بذور التطرف والإرهاب والتمرد والعنف. كما أوضحت نتائج الدراسة أن صناعة الثقافة أوجدت شكلا جديدا للانتماء، يسمى الانتماء الرمزي تجاوز للحدود القومية، وأوضحت الدراسة أن الانتماء الرمزي هذا يضعف الانتماء الحقيقي للشباب لوطنه؛ فلم يعد الانتماء في ظل تحولات العولمة انتماء مكانيا إنما هو انتماء معرفي صوري غير حقيقي، يتبدى في صورة تطرف وإرهاب وعمليات انتقامية.

٧. دراسة Serah(٢٠٠٦): هدفت الدراسة إلي تبيان العولمة الثقافية كسلاح ذو حدين، يجب الاستفادة منها عن طريق التحاور مع الآخر، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تدريس اللغات والثقافات الأجنبية.

٨. دراسة علي (٢٠١١): هدفت الدراسة إلي تناول وضع الصناعة المصرية في الفترة من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٥٢، حيث شهدت السنة الأولى قيام الحرب العالمية الأولى والسنة الثانية شهدت تحولاً في السياسة المصرية بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وكان هذان الحدثان لهما تأثيراً واضحاً على الصناعة المصرية. ومع تطور النشاط الصناعي وصعود صناعات وهبوط أخرى، إلا أن تلك الصناعات كانت

في المجمل صناعات استهلاكية، عدا صناعات الغزل والنسيج، ولم تكن الصناعات تنشأ بشكل منظم حيث أن السياسة الصناعية لم تشهد أية تخطيط. وتناول هذا البحث أثر الحروب والأزمات الاقتصادية عليها، مع توضيح الدور الذي قامت به الدولة للحفاظ على الصناعة ومواجهة الصعوبات التي كانت تقف حجر عثرة في طريقها.

٩. دراسة عيسي(٢٠٠٢): هدفت الدراسة إلي تسليط الضؤ علي واقع التعليم التكنولوجي والتدريب الصناعي التخصصي في مصر، مع الاشارة إلي الصلة بالانتاج الصناعي وسوق العمل.

١٠. دراسة حجاب(٢٠٠٣): هدفت الدراسة إلي تحديد كيف يمكن للصناعة المصرية منافسة مثيلتها الأجنبية وذلك من خلال عنصران: الأول هو تطبيق التكنولوجيا الحديثة في تطوير الصناعة، الثاني هو عنصر الإدارة.

١١. دراسة Mostafa(٢٠٢١): هدفت الدراسة إلي مناقشة وتحليل الاتجاهات العالمية للتغليف في ضوء الثورة الصناعية الرابعة وتقنياتها وتأثير واستخدام السوق المصري لهذه التقنيات الناشئة.

١٢. دراسة لطفي (٢٠١٣): هدفت الدراسة إلي إلقاء الضؤ علي أهمية قطاع الصناعة في مصر وما صاحب ذلك من وسائل تحفيز به للاستفادة من القطاع، ودراسة سبل السيطرة علي الأسباب والمتغيرات التي تؤثر علي قطاع الصناعة والتي تؤدي إلي التعثر، بالاضافة إلي إرساء وتطبيق عدد من السياسات التي تستهدف رفع القدرة التنافسية للصناعة المصرية.

١٣. دراسة يوسف(٢٠٠٣): هدفت الدراسة إلي تحديد التغيرات الهيكلية في الصناعات التحويلية في مصر وكيف يمكن إعادة هيكلة وتحديث الصناعة التحويلية.

الفجوة البحثية:

ويتضح من استعراض الدراسات السابقة أنها ركزت علي مفهوم وأهمية كلاً من الثقافة والصناعة، وأن الثقافة من المستجدات المعرفية الحديثة، التي تزخر بالمعاني الكثيفة والدلالات المركبة، ولا يمكن فهم احتوائه إلا بالرجوع لعلم الإنسان، وهو العلم الذي يقارن بين الثقافات. بالاضافة إلي التطرق إلي الجوانب الاقتصادية للموضوعات الثقافية وخاصة ما يتعلق منها بصناعة وترويج النماذج الثقافية.

كما ركزت الدراسات السابقة أيضاً علي تحديد كيف يمكن للصناعة المصرية منافسة مثيلتها الأجنبية وذلك من خلال عنصران: الأول هو تطبيق التكنولوجيا الحديثة في تطوير الصناعة، الثاني هو عنصر الإدارة. ولم تربط الدراسات السابقة بين الثقافة وأثرها في تطوير الصناعة بالتركيز علي مصر وبالتالي سوف يركز البحث الحالي علي:

- ✓ أهمية كلا من الثقافة والصناعة.
- ✓ أثر الثقافة على تطور الصناعة المصرية.
- ✓ تطوير الثقافة بما يسمح بتطويرالصناعة المصرية.

مفهوم الثقافة وخصائصها

تأتي كلمة ثقافة من الكلمة اللاتينية " cultura" التي تتصل بكلمة العبادة، ويشير الاصطلاح إلى نتيجة أو محصلة التفاعل البشري. إذاً "الثقافة" في الاستخدام العربي، كلمة تم اشتقاقها للدلالة على المعنى المجازي لكلمة (cultura) اللاتينية، التي هي في الأصل، تعني تجهيز التربة والعناية بها؛ وهو اشتقاق موفق، على حد تعبير محمد عابد الجابري خصوصا، إذ لاحظنا ذلك التقارب بين المعني الأصلي لكلمة (الحنق) (والتسوية)والمعنى الجديد الذي صيغت للدلالة عليه، ومن هنا، جاءت كلمة (Agicrcultuya)التي تعني باللاتينية–الزراعة. وتطور مدلول هذه الكلمة من القرن السادس عشر، لتفيد معني مجازياً هو تنمية القدرات العقلية، ثم استخدمت بمعني تنوير وثقافة، وهكذا انتقلت كلمة (cultura)من عالم الزارعة إلى عالم الفكر، وذلك بتأثير النهضة الأوروبية، ومن ثم صارت كلمة (ثقافة)تساوي كلمة(حضارة). ولقد عبر ابن خلدون عن مدلول كلمة (حضارة)؛ مفرقاُ بين الحضارة والبدو، تحت اسم (العمران البشري) (مالك ،٢٠١٦).

فيما يتعلق بأغراض دراستنا، فإن الثقافة هي المعرفة المكتسبة التي يستخدمها الناس في تأويل أو تفسير الخبرة وتوليد السلوك الإجتماعي، وهذه المعرفة تشكل القيم، وتخلق الاتجاهات وتؤثر على السلوك.

وتستعمل كلمة ثقافة في لغة العرب مصدراً لثقف، وثقف الشئ أي هذبه وعلمه، والثقافة مفهوم مستعار من علم الأنثروبيولوجي (علم دراسة نشأة وتطور الإنسان، وكذلك دراسة أعراقه)، ويعتقد علماء الأنثروبيولوجي أن الثقافات تقدم حلولاً للمصاعب التي تواجه عملية التكيف مع البيئة (باسم ،٢٠١١).

تتمتع الثقافة بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المفاهيم، وهي(حسين،٢٠٠٢):

- الثقافة منتج بشري : فهي المخلوق الوحيد المؤهل لبناء نظام ثقافي يشمل المعرفة وتطبيقاتها في المعتقدات والسلوكيات اليومية.
- الثقافة مكتسبة: يكتسب الشخص ثقافته تلقائيًا من المجتمع الذي نشأ فيه، ويبدأ اكتساب هذه الثقافة بتنوع تعابيرها منذ ولادة الإنسان وتنمو مع نمو وعيه.
- الثقافة هي حصيلة المجتمع: أي أن مفهوم الثقافة لا يمكن دراسته بمعزل عن المجتمع الذي نشأت فيه الثقافة، لأنها نتاج جماعي لكوننا مجتمعًا أو مجموعة معينة فيه.
- الثقافة قادرة على التطور والتكامل: إنها مفهوم حي ينمو بإستمرار ويتغير محتواه النظري وتطبيقاته العملية دائمًا. وهكذا فإن المجتمع، دون عزل المراحل الأولى للثقافة التي نشأ فيها، هو عنصر أساسي يقبل التطور والنمو.
- تنتقل الثقافة من خلال المجتمعات: فهي لا تعتبر ملكية حصرية لمجتمع ما أو لأحد أعضائه، بل هي تراث اجتماعي يتمسك به المجتمع ويصعب القضاء على الثقافة ما لم يكن المجتمع الذي تنتمي إليه أو حل هذه الثقافة بثقافة أكثر إبهاراً وتنوعاً مفروضة عليه بالقوة بدلاً من ثقافته الأصلية.

أسباب التلوث الثقافي في المجتمع المصري

أولاً: العوامل الداخلية (أحمد،١٩٩١)

جدول (١)

ملخص العوامل الداخلية للتلوث الثقافي في المجتمع المصري

الضعف الأخلاقي	ضعف الضمير	ضعف المنطق العملى	ضعف الروح العلمية التقنية
١. الفهم الغير كامل للعبادة والقيم ٢. القدرية السلبية	١. الضعف الأخلاقي ٢. تلوث البيئة ٣. الممارسات السلبية	١. الضعف الأخلاقي. ٢. ضعف الوعي بأهمية الوقت	١. الضعف الأخلاقي ٢. المناخ غير الصحي للحوار

٣. تقديم الحقوق على الواجبات ٤. سؤ فهم الحرية الفردية والمسؤلية الاجتماعية ٥. ندرة القدرات وأزمة الثقة بين المسئولين والجماهير ٦. الممارسات السلبية للمؤسسات التعليمية	للمؤسسات التعليمية	٣. النظر إلى المشكلات من زاوية السهولة المفرطة أو الاستحالة المثبطة ٤. الممارسات السلبية للمؤسسات التعليمية	وتبادل الأراء ٣. انخفاض قيمة العلم لحساب قيمة المال ٤. الفجوة بين البحث العلمي وتطبيقاته ٥. الممارسات السلبية للمؤسسات التعليمية

تعتبر الأكثر تأثيرا في إدامة مظاهر التلوث الثقافي في المجتمع المصري، وفي الواقع فإن تأثير العوامل الداخلية، أو ما يمكن تسميته القابلية للتلوث، هو ما يمهد الطريق للعوامل الخارجية لممارسة تأثيرها في إدامة هذا التلوث. حيث يعد الضعف الأخلاقي من أهم المشاكل الاجتماعية الأسرية، لما يترتب عليه من مخاطر وآثار سلبية على الأسرة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام ، نتيجة خروج هؤلاء ضعاف الأخلاق عن قوانين وأنظمة وقواعد الضبط الاجتماعي المعترف بها في مجتمعاتهم مما ينعكس سلباً على هذه المجتمعات ويكلفها عبئاً اقتصادياً واجتماعياً، وله آثار سلبية على أمن واقتصاد المجتمع. وتتمثل القدرية السلبية في أمرين :

١. ترك الاخذ بالأسباب: الإسلام يدعو إلى العمل والسعي إلى جانب التوكل علي الله، ان هذا الفعل هو التوكل الحقيقي، ولهذا فإن الزوغان من العمل أو الرغبة في تعطيله أو عدم تقديم موعد إتمامه بعبارات مثل "سيبها على الله" لا يمثل فهمًا صحيحًا لحقيقة

التوكل علي الله، وينتقل في النهاية إلى التواكليه والإهمال، وهما من المظاهر التي سبق ذكرها للضعف الأخلاقي.

٢. إهمال مراجعة النتائج في ضوء المقدمات المتخذة: عدم مناقشة ومراجعة ترتيب النتائج على المقدمات تحت شعار ليس علينا إدراك النتائج والاستسلام لها بكل سهولة من باب أن ترتيب النتائج على المقدمات ملك الله مما ينتج عنه خسارة وفقدان عملية الصواب التي لا تحدث إلا من خلال العودة إلى دراسة الثغرات التي كانت سبب فشل النتائج وإعادة النظر لاستكشاف العيوب وعلاجها في المحاولات التالية، والاكتفاء برمي الاعتماد على الآخرين أو على القضاء والقدر.

بينما من شروط نهضة أي مجتمع أن تتجاوز واجبات الأفراد حقوقهم وأن يزيد إنتاجهم عن استهلاكهم، وكل زيادة في هذا الاتجاه ليلاً تؤدي إلى النمو والتقدم، وفي الوقت الذي يكون فيه مجتمعنا يحتاج أن تتجاوز واجبات الأفراد حقوقهم وأن إنتاجهم يفوق استهلاكهم، نجد أن الكثيرين بدأوا يهدرون مطالبين بحقوقهم على حساب الواجبات التي عليهم الوفاء بها ،إن تقديم الحقوق على الواجبات يكرس جزئيًا الاستهلاكية المفرطة في مجتمعنا "ثقافة الاستهلاك" والتي هي أحد مظاهر الضعف الأخلاقي المتمثل في الإسراف والبذخ من جانب الكثيرين في المناسبات السعيدة وغير السعيدة والتي بدورها تدعو الإتاحة والفساد لتوفير هذه المستلزمات الاستهلاكية.

وتؤكد الباحثة علي ذلك من خلال عرضها للمثال التالي والذي يحتذي به في وقتنا الحالي أنه مع ظهور فيروس كورونا (Coved-19) الذي أصيب به العالم في مارس ٢٠٢٠، ومع التداعيات الأمنية التي اتخذتها الدول للحفاظ على أفرادها من العدوي والاصابة بالفيروس، فقد فرض الحجر المنزلي وحظر التجول في اوقات من الليل، والنصح باستخدام الكحول والمطهرات وارتداء الكمامات والجلوفز، نجد انه حدث افراط في استهلاك هذه المنتجات من قبل بعض الأفراد الذي بدوره أدي إلى استغلال وجشع بعض التجار والذي أدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات مع احتكارها وعدم توفرها، الأمر الذي نحتاج فيه إلى توعية الشعب بأثر استهلاكهم المفرط ونتائجه على الافراد من ناحية، لأنه اذا كان البعض وجد المواد المطهره التي تجعلهم بمأمن، فالأخر لم يجد ما يحمي نفسه به ومن ثم سيتعرض للاصابة ومن ثم قرب خطر العدوي للأخرين، ومن ناحية أخري اثرهذا الاستهلاك المفرط والذي أدي إلى جشع التجار على اقتصادنا في حدوث التضخم والذي يضعف من القوة الشرائية لعملتنا ومن ثم يلجأ الأفراد إلى زيادة معدل شرائهم وتزويد مخزونهم من السلع الأساسية لأن العملة سوف تفقد قيمتها يوم بعد يوم، وكلما زاد معدل الانفاق يزداد معدل

التضخم ويتحول إلى تضخم مفرط مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة، ومن أشكال تقديم الحقوق على الواجبات في مجتمعنا أيضًا "الفردية والإهمال"، حيث يلجأ العديد من الموظفين إلى الاستفادة الكاملة من حقهم في الإجازات المتاحة واتباع أساليب ملتوية في الحصول عليها، حتى لو لم يكونوا بحاجة إليها.

ثانياً: العوامل الخارجية(أحمد،١٩٩١)

جدول (٢)

ملخص لأهم العوامل الخارجية للتلوث الثقافي في المجتمع المصري

الهيمنة الاقتصادية	الهيمنة التكنولوجية	الهيمنة الاتصالية
١. سلاح المال: • المنح والقروض. • الشركات متعددة الجنسيات ٢. سلاح القوت.	١. الأشياء تولد عادات سلبية. ٢. الاشياء تخلق اندفاعاً استهلاكياً. ٣. الاشياء لها تأثيرات نفسية سلبية.	١. التدفق الاخباري. ٢. تدفق المادة الدرامية. ٣. الاعلان التجاري الدولي. ٤. احتكارتقنيات الاتصال.

إن من الصعب أن نضع في الوقت الحاضر قائمة احصائية للوسائل والأدوات التي تستخدمها الدول الرأسمالية الصناعية الكبري في فرض هيمنتها علينا والتي تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في تكريس عوامل ومظاهر التلوث السابقة في مجتمعنا، ومن ثم ستركز الدراسة الحالية على بعض هذه الادوات بغرض التحليل وليس الحصر، وتشمل هذه الأدوات: الاقتصاد، التكنولوجيا، الاتصال، حيث أن نظام الهيمنة الجديد يقوم أساسا على التسلط الاقتصادي والتقني والاتصالي.

تعد **الهيمنة الاقتصادية** سيطرة قوة عظمى وحيدة على النظام الدولي، وينشأ في ظل سيادة هيكل دولي أحادي القطبية Unipolar System وتعرف القطبية الأحادية بأنها بنيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المتحالفة أو المندمجة سياسياً، تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية تمكنها من فرض إدارتها السياسية على القوى الأخرى دون تحدي رئيسي من تلك القوى، ويمكن القول بأن بنيان النظام الدولي يتحدد بناء على عاملين هما: توزيع القدرات، توزيع التوجهات السياسي(سليم،١٩٩٤).

وقد أدت ثورة المعلوماتية والاتصالات، التي كان من ثمارها الرئيسية ظهور شبكة الإنترنت، إلى تبني مفاهيم سياسية وتطورات اقتصادية واجتماعية كان لها الأثر البالغ في حياة الإنسان والأمم، كما هي الحال مع النظام العالمي الجديد، والعولمة، والتحول إلى اقتصاد الخدمات والسوق العالمية الواحدة، واتفاقية التجارة العالمية، والصراع بين الحضارات، والحرب المعلوماتية والإعلامية، بالإضافة إلى ما يطلق عليه حرب السيطرة التي قادتها الولايات المتحدة، وخاصة في مطلع الألفية الثالثة (سعيد،١٩٩٤). لذلك أصبحت الثورات في مجال الإلكترونات الدقيقة والمعلومات والهندسة الوراثية والفضاء، والوصول إلى أخر تقنيات فهى ماتمثل الثورة، وتعمل على التغير بشكل جذري لحياة الأفراد وطرق الإنتاج وأساليب السوق، وبناء القوة والسلطة في العالم ، وبفعل التطور العلمي والتقني، تزايد ترابط الشبكات الجديدة للاتصال، وهو ما جعلها تتجاوز الحدود وتتخطاها بسهولة وفتح أفاقاً جديدة للاتصال، وتم إطلاق تسمية "الفضاء السيبرنيتي "على هذه التقنية الجديدة، ويقصد بها تخطي حدود الجغرافية والتاريخ والذاكرة الجماعية والتراث، أي إن شبكات الاتصال تبني عالماً جديداً مختلفا كل الاختلاف عن عالمنا الحالي بحدوده السياسية والفكرية والاقتصادية، وإن جوهر فلسفة الإنترنت قائمة على الحرية والتواصل والعولمة. وبعد أن كانت السينما الأمريكية الخاضعة للسيطرة الصهيونية أبرز وسائل التغلغل الثقافي الأمريكي في العالم، أصبحت شبكة الإنترنت من أهم الوسائل الشائعة لنقل الثقافة الأمريكية ونشرها عبر الحدود ونشر الأفكار والعادات الأمريكية والغربية عبر العالم.

إن من معالم الهيمنة هو الاحتكار الأجنبي التي يكون السوق فيها عبارة عن شركة واحدة فقط تؤمن منتج أو خدمة إلى جميع المستهلكين(GoodWin,2009)، وهو مظهر من مظاهر الاستعمار السياسي والاقتصادي تتبعه الدول الكبرى والغنية تجاه الدول الصغرى والفقيرة، ويعتبر نوع من الامتياز المطلق بتصنيع أو بيع أو تصريف بعض المنتجات أو استثمار بعض الخدمات أو احتكار بعض المناصب والوظائف، وكنتيجة لهذا الاحتكار الاجنبي تحكم الدول الكبرى توجيه سياسة الدول النامية الاقتصادية وجعلها في دائرة نفوذها(الكيالي،٢٠١٥).وبمعنى آخرهذه الشركة تكون مسيطرة على كامل السوق ولهذا تسمى الشركة حينها بالمحتكِرة، و في هذه الحالة، تستطيع الشركة أن تفرض الأسعار كيفما تشاء لأنه لا يوجد شركات أخرى تنافسها في هذا السوق. لذلك كل الشركات تسعى للوصول إلى هذه المرحلة لكي تتحكم بالمنتج وبسعره وبالتالي كي تزيد من أرباحها، ويتشعّب من الاحتكار حالات كثيرة، قد يتواجد في السوق مثلاً شركات أخرى منافسة على نفس المنتج أو الخدمة

ولكن عندما تكون هذه المنافسة هامشية مع الشركة المسيطرة على السوق، تُسمى الحالة بالاحتكار شبه الكامل ،وعندما يسيطر على السوق عدد قليل من الشركات تُسمى حينها هذه الحالة باحتكار القِلّة. ويشار إلى شركات التكنولوجيا مثل Amazon و Google و Facebookو Apple و Microsoft بانتظام وبشكل تحقير على أنها "احتكارات– "، مما يعني أن هيمنتهم تضر بالمستهلكين و يجد الاقتصاديون اليقين في مثل هذه التصريحات مزعج لأن الشركات بلا شك قيمة للغاية انظر الجدول(٣)، لكنها أصبحت مربحة من خلال تقديم منتجات عالية الجودة مجانية أو غير مكلفة تحظى بشعبية بين المستخدمين والعملاء.

جدول (٣)

حجم الهيمنة التكنولوجية في الفترة بين ١٩٨٠ الى ٢٠١٩

Largest U.S. companies by market capitalization, 1980–2019

	1980	1990	2000	2010	2019
1	IBM	IBM	General Electric	Exxon Mobil	Microsoft
2	AT&T	Exxon	Exxon Mobil	Apple	Amazon
3	Exxon	General Electric	Pfizer	Microsoft	Apple
4	Amoco	Philip Morris	Citigroup	Berkshire Hathaway	Google
5	Schlumberger	Shell Oil	Cisco Systems	General Electric	Facebook
6	Shell Oil	Bristol-Myers Squibb	Wal-Mart	Wal-Mart	Berkshire Hathaway
7	Mobil	Merck	Microsoft	Google	Johnson & Johnson
8	Chevron	Wal-Mart	AIG	Chevron	JP Morgan Chase
9	Atlantic Richfield	AT&T	Merck	IBM	Visa
10	General Electric	Coca-Cola	Intel	Procter & Gamble	Exxon Mobil

Source: ETF Database, Visual History of the S&P 500, for 1980–2010; Finviz.com for 2019, data from May 16, 2019.

مقومات الصناعة المصرية وتحدياتها

إن النظام الصناعي جزء مكمل للنظام التعليمي والاقتصادي والاجتماعي والتخطيطي للدولة، فجميعهم مكونات للنظام الأكبر للدولة بل للعالم كله حالياً (محمد،٢٠١٧). ولقد استطاعت مصر منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن تحقق تقدماً حضارياً وصناعياً، وذلك يرجع إلي عدة عوامل أهمها التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية ، وتشجيع الحكومة للصناعة واعتمادها علي الصناعات المحلية في سد احتياجاتها. بالاضافة إلي وجود بعض العوامل الاخري أو ما يسمي بمقومات التصنيع والتي نقوم بتحليلها لكي تساعدنا بأن ندرك مستقبل الصناعة في مصر.

أولاً: مقومات الصناعة في مصر

١. المواد الخام

إن عملية التصنيع هي عبارة عن قدرة الدولة علي معالجة المواد الخام وتصنيع البضائع لزيادة الاستهلاك والانتاج (Ronia,2007). وللمواد الأولية دور مهم يجب أن يذكر حين الحديث عن التطوير، حيث تكمن هذه الأهمية في أننا نتعرف علي ما للمواد الأولية من امكانيات اقتصادية، ومدي تداخل تلك الامكانيات أو تناقضها مع ضرورات التنمية.

وتلعب المواد الأولية دوراً هاماً أيضاً من خلال مسلكين، مسلك محلي ومسلك دولي. حيث أن انتاج المواد الأولية والتجارة فيها دولياً يتميز بالتقلبات الحادة في الثمن والكمية، والذي بدوره ينتهي إلي التأثير بحدة علي اقتصاديات الدول المعتمدة عليها (أحمد،١٩٩٤). وتعد المادة الخام هي المادة الأولية التي تصنع منها مطالب الانسان المختلفة، وهي إما مواد علي شكل خامات زراعية أو نباتية طبيعية أو خامات معدنية أو مواد نصف مصنعة، وهي مواد مهمة في الصناعات التحويلية حيث تكون عبارة عن تغيير وضع أو شكل أحد المواد من صورتها السابقة إلي صورة جديدة تلائم وحاجات الإنسان وتتفق مع مطالبة أذواقه.

ونظراً لتعدد وتنوع المواد الخام فإنها قد لا توفر للصناعة بدرجة وافرة لكونها موزعة توزيعاً مشتتاً علي سطح الأرض، ولا شك أن لتعدد المواد المستخدمة في كل صناعة أهميتها النسبية عند اختيار الموقع الصناعي، فكلما توافرت المواد الخام بالموقع كلما زادت أهميته ومزاياه الخاصة، لتفادي تكاليف نقلها والتي ستزيد بالتالي من تكلفة الانتاج الأمر الذي قد يكبد المصنع خسائر نتيجة لذلك (محمود، ٢٠٠٤).

٢. الأيدي العاملة

تعتبر الأيدي العاملة العنصر الأساسي والحيوي لقيام أي نشاط صناعي، ويتأثر العمل بتحديد الموقع الصناعي ومدي توافر الأيدي العاملة من الناحية الفردية، ودرجة ايجابياتها علي توجه الصناعة نحو المناطق التي تتوافر فيها المهارة. كما أن توافر الأيدي العاملة من الناحية الفنية يعد عاملاً أساسياً في التوطن الصناعي خاصة في الصناعات الدقيقة والمعقدة والتي تحتاج لمهارات عالية.

إن توافر الأيدي العاملة بأعداد كبيرة في الدولة المزدحمة بالسكان يعمل علي جذب بعض الصناعات كما هو الحال في بعض الصناعات بجمهورية مصر العربية. كما أنه من

الأساسيات الضرورية اللازمة التي يجب مراعاتها عند إقامة أي مشروع صناعي وجود العمالة التي يحتاجها المشروع أو مدي توافرها بالقرب من موقع المشروع الصناعي.

حاجة الصناعة وسوق العمل

تعد العمالة المؤهلة أحد المقومات الأساسية للنمو الصناعي ومن ثم النمو الاقتصادي، وبالتالي تبرز الحاجة إلي الاهتمام بالتعليم المهني المتخصص الملائم لإحتياجات كل مهنة. وأيضاً الاهتمام برفع مستويات الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة معدلات الانفاق عليها باعتبارها ركيزة أساسية لدفع وتحديث التنمية الاجتماعية وجذب الاستثمارات. فالفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل لا تقتصر علي مستويات العمالة العادية أو المهنية، بل تمتد لتشمل مهارات القيادة والمستويات الادارية، الأمر الذي يبرز أهمية التدريب ليس فقط علي مستويات الخريجين بل أيضاً علي مستويات العاملين ذاتهم، وربط السياسات التعليمية باحتياجات خطط التنمية من القوي البشرية. وأن يتم تعديل برامج مؤسسات التعليم، وبرامج مؤسسات التدريب، لتتوائم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل (أحمد،٢٠٠٧).

٣. رأس المال

إن كافة الصناعات ومستلزمات التشغيل والوسائط التي تحتاجها المنشأة، وتنمية الأرض بالإضافة إلي الوقود والطاقة الاولية، وأجور العاملين ورواتب الموظفين والخبراء، وتكاليف الخدمات العامة التي تقدمها المنشأة الصناعية للعاملين، كلها تستلزم استثمارات عالية ومبالغ ضخمة قبل البدء في أي مشروع صناعي علي أن يكون قابل لاسترداد نفقاته خلال فترة زمنية محددة.

٤. القوي المحركة

تعتبر الطاقة عنصراً أساسياً من عناصر قيام الصناعة، فهي القوة المحركة الكامنة التي يتم الحصول عليها إما بالحرق المباشر للوقود، أو عن طريق قوي محركة عند تحويلها يمكن الحصول علي طاقة كهربائية والتي تعد من عماد الصناعة في عالمنا الحديث والمعاصر نظراً لسهولة استغلالها من الناحية، ولرخص تكاليف نقل وقودها من ناحية أخري.فعند القيام بأي مشروع صناعي لابد من وجود ارتباط بين الموقع الجغرافي ومصدر الطاقة الصناعية.

٥. التسويق والنقل

يعتبر التسويق والنقل والمواصلات من العوامل الضرورية لقيام أي صناعة من الصناعات، لكونها أول سلم الإنتاج، والذي يمتد من إتاحة فرص العمل، والتعريف بالمنتج وبيع السلعة، وزيادة الدخل لتحقيق اهداف التصنيع، والقيام بتوفير ما يتطلبه المستهلك.

ومن هنا يتضح لنا أنه لإنجاح أي مؤسسة صناعية يجب أن تضع ضمن استراتيجيتها اتباع أسلوب التسويق من حيث الكم والكيف حسب متطلبات المستهلك، مما يحتم الأمر علي إدارة المشروع أن تركز في أبحاثها اتجاه التخطيط والإبداع وإمكانيات المستهلك، وتتاح بأسعار أقل من أسعار السلع المستوردة التي قد يصل سعرها في معظم الأحيان إلي أقل من سعر السلعة المحلية (محمود،٢٠٠٤).

وتتأثر أعمال الشركات الصناعية نتيجة لما هو ملاحظ من قصور في خدمات الاتصالات الداخلية والخارجية، كذلك فإن أعمالها تتأثر أكثر من جراء قصور مرفق النقل بكل أقسامه بري ونهري وبحري، عن تلبية احتايجاتها، الأمر الذي يؤدي إلي عدم انتظام نقل المستلزمات والخامات والسلع من المواني وعدم انتظام نقل السلع تامة الصنع إلي مواقع الاستهلاك في المواعيد المناسبة وعدم انتظام نقل العاملين إلي مراكز أعمالهم. كل هذه المشكلات تسبب في انخفاض الانتاج وفي تكدس السلع في المخازن وشكوي جمهور المستهلكين من عدم وصولها إلي منافذ التوزيع.

دراسات حالة لبعض الصناعات في مصر

<u>قطاع المنسوجات:</u> يعتبر قطاع المنسوجات من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة للاقتصاد المصري فهو يلعب دوراً حيوياً من حيث إسهام القطاع في الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية والايرادات من النقد الأجنبي التي تصل إلي٦.١٪ كما أنه يمثل حالياً٢٥٪ من إجمالي الصادرات المصرية بقيمة ٤٧٧ مليون جنية وفقاً لتقرير الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات . و٣٪ من إجمالي الناتج القومي، ويعمل به ٩٥٠ ألف عامل يمثلون حوالي ٣٠٪ من حجم القوي العاملة في السوق المصري موزعين علي ما يزيد علي ٤٠٠٠ مصنع تتفاوت أنماط ملكيتها ما بين القطاعين العام والخاص والقطاع الاستثماري الذي يمتلك جزءاً لا يتعدي ٤٩٪ منه مستثمرين أجانب وفقاً لسقف الملكية الذي يحدده قانون ضمانات الاستثمار في مصر، بالاضافة إلي القطاع العائلي ومئات المنشأت الفردية الصغيرة.

وترجع اهمية هذا القطاع إلي توافر المواد الخام ذات الجودة العالية والعمالة منخفضة التكاليف، إلا أن هناك بعض المشاكل التي تواجه هذا القطاع والتي لاشك أثرت علي حجم الصادرات من منتجاته. وتتمثل تلك المشكلات فيمايلي(دينا، ٢٠٠٩):

- يفتقر هذا القطاع إلي تطبيق الوسائل التكنولوجية الحديثة واستخدام ألات متقدمة.
- هناك مشكلات متعلقة بتكاليف النقل وتسعير القطن وانخفاض إتاجية العمالة والسياسات الحكومية والتسويق.
- انتهاء العمل باتفاقية المنسوجات وأيضاً انتهاء العمل بنظام الحصص الكمية فيما بين أعضاء منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٥. وهو الأمر الذي أدي إلي زيادة اشتعال المنافسة بين الدول الرئيسية المصدرة للمنسوجات في الأسواق العالمية، خاصة سوق الاتحاد الأوروبي وسوق الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أثرت المنافسة الشديدة علي صادرات مصر من منتجات المنسوجات.

قطاع الحرف والصناعات اليدوية: تعرف الحرف اليدوية وفقاً لكل من اليونسكو والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بأنها المنتجات التي يصنعها الحرفيون إما يدوياً بالكامل أو بمساعدة أجوات أو ألات بسيطة. وتشتهر مصر بتراثها المتجسد في العديد من الحرف اليدوية التقليدية المتنوعة ومنها الخيامية وفن التلي وصناعة السجاد المصري ونبات البردي والنقش علي النحاس وصناعة الزجاج وصناعة الجلود. وتكمن أهمية قطاع الحرف والصناعات اليدوية في استيعابها حجم عمالة كبير. وبالتالي تساهم في خفض معدلات البطالة، خاصة من بين الفئات التي تفضل العمل وفقاً لما يناسبها من توقيتات مختلفة. وهذا يعطي الفرصة لأي طال عمل في المساهمة في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية, ووفقاً لجهاز تنمية المشروعات فإن قطاع الحرف التراثية والإبداعية يتكون من ٢٥٠ مجمعاً يضم ١٢٠ حرفة. أما حجم العمالة في القطاع فقد بلغ ما يقارب ٣ ملايين عامل أغلبهم من النساء. وفيما يتعلق بحجم الاستثمارات في قطاع الحرف اليديوة في مصر فقد تخطي ٢٠ مليار جنية في عام ٢٠١٩ وذلك وقاً لغرفة الحرف اليدوية باتحاد الصناعات (أسماء،٢٠٢١).

إن للقطاع أهمية كبري أيضاً في تنمية حجم الصادرات وتحقيق المنافسة في الأسواق العالمية. ووفقاً للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقد انخفضت الصادرات من الصناعات اليدوية

بنسبة ٥٠٪ تقريباً من ٢٠١٣ إلي ٢٠١٧ من ٤٣١ مليون دولار إلي ٢٦٩ مليون دولار. من ناحية أخري، ارتفعت واردات الحرف اليدوية من ٢٤٧ مليون دولار إلي ٢٦٩ مليون دولار خلال الفترة المماثلة (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية،٢٠٢١).

وتتمثل التحديات التي تواجه قطاع الحرف والصناعات اليدوية في مصر في أولاً عدم وجود جهة واحدة منوطة بوضع الاستراتيجيات وتطوير وتنمية قطاع الحرف والصناعات اليدوية في مصر ، وبالتالي تأتي التوصيات بتخصيص هيئة واحدة مسئولة عن عملية تنمية وتطوير القطاع ووضع السياسات. وهو الأمر الذي سيسهل من عملية توفير المعلومات المتعلقة بالحجم الحقيقي للسوق. وبالتالي وضع الخطط المطلوبة لتطويره وإزالة أوجه القصور فيه. فضلاً عن جذب العاملين بشكل غير رسمي للدخول فيه.ينبغي أيضاً دراسة متطلبات الأسواق الخارجية حتي تستطيع الصناعة اليدوية المصرية منافسة الصناعات اليدوية علي المستوي الدولي وبخاصة الصناعات اليدوية الهندية والصينية التي تتميز بأنها أعلي جودة وأقل سعراً من الصناعة اليدوية المصرية. وعدم تطوير المدارس الفنية والمهنية، الأمر الذي أدي إلي انخفاض الأيدي العاملة المدربة، وبالتالي اندثار بعض الحرف اليدوية. وأخيراً ضعف التمويل المقدم للصناعات اليدوية.

ثانياً: التحديات التي تواجه الصناعة المصرية (سهام،٢٠٠٣)

- النظام التعليمي الصناعي والفني لا تتوفر به الجودة والتخصص المطلوب لتغطية احتياجات المناطق الصناعية مما يجعلها تستورد العمالة الفنية المدربة ذات الخبرة بتكلفة أعلي.
- ضعف دراسات الجدوي في بعض المشروعات الذي يؤدي إلي فشلها.
- غياب الخطط الاستراتيجية لجذب الاستثمارات الصناعية والمعوقات الادارية وكثرة التقلبات السياسية والتشريعية.
- عدم توافر قاعدة معلوماتية تعتمد علي تقنيات فعلية واستخدام أجهزة ووسائل معلوماتية للتعرف علي مواصفات الجودة المطلوبة وأحدث تكنولوجيا صناعية لتحقيق تكاملات إنتاجية مع الدول المتقدمة.
- نقص الاستخدامات التكنولوجية الحديثة يؤثر علي المناخ الصناعي والاستثماري، ويرجع ذلك لعدم توفر الامكانات لاستقدام التكنولوجيا المتطورة والتعامل مع مستوي منخفض من التكنولوجيا.

- ارتفاع تكلفة السلع المصدرة في الدول النامية يجعل المستثمرين يحجموا عن الدخول في المشروعات التصديرية الغير مضمونة العائد.
- ارتفاع الرسوم الجمركية علي السلع المصدرة بسبب انخفاض قدرتها التنافسية .
- عدم المعرفة بمتطلبات السوق ونقص الخبرات وعدم القدرة علي الدخول في المنافسة والعجز عن تسويق المنتجات والمديونيات مما يؤدي إلي افلاس وتوقف كثير من المصانع والشركات.
- عدم تمتع بعض المناطق الاستثمارية من اعفاءات ضريبية وحوافز الاستثمار مما يؤثر علي حركة الاستثمار والمنافسة.
- مشكلة نقص الخدمات في بعض المناطق الصناعية مثل خدمات التأمين والنقل والمستودعات وإعادة التأهيل والتدريب.
- تركيز معظم الشباب وتوجيه فكرهم للوظائف الإدراية وإهمال فكرة التصنيع أو تعلم الحرف والإعتماد عليها كمصدر للدخل.
- الطاقة العاطلة في القطاع العام الصناعي.
- مشكلة التسعيرة الجبرية.
- مشكلة العمالة الزائدة والأجور.
- مشكلة نقص التمويل والسيولة.
- دور القطاع الخاص في عملية التصدير لا يمكن إهماله أو الاستغناء عنه، فالحاجة إليه ضرورية في المساهمة في الناتج القومي والتشغيل والاستثمار.
- ضعف المشاركات الأجنبية في المشروعات الصناعية المشتركة حيث لا تتعدي ٢٣٪ في عام ٢٠٠٢م .
- قصور في الأداء الصناعي يسببه بعض المشكلات مثل:
  - الفجوة التكنولوجية فما زال معظم القطاع الصناعي متخلف من حيث الحداثة ومتخلف تكنولوجياً مما جعل نسبة كبيرة من الانتاج الصناعي لا توجد أمامه فرص تصديرية .
  - المدخلات المحلية في الصناعة المصرية ضعيفة.
  - التخصص في السلع الصناعية ذات المحتوي العالي من الموارد الطبيعية علي حساب انخفاض الأهمية النسبية للسلع عالية التكنولوجيا.
  - انخفاض معدلات الاستثمار الصناعي .

- الأعباء الضريبية والجمركية والتمويلية التي تتحملها الصناعة المصرية مما يؤدي إلي ارتفاع تكلفة المنتجات ويضعف من قدرتها التنافسية.

وبرغم أن التعثر أمام الصناعة المصرية ظاهرة قديمة إلا أن هناك تغيرات جديدة أدت إلي تزايد الظاهرة بشكل ملحوظ عقب أحداث ثورة يناير والتي ساهمت في تزايد هذه الظاهرة التي تلقي بتأثيراتها السالبة علي النمو الاقتصادي والفائض المتحقق من الإنتاج إلي وقتنا الحالي.

الثقافة و تطوير الصناعة المصرية

إذا كان لمصر أن تنهض، فلا بديل عن بناء الإنسان المصري وتعليمه وتدريبه بما يسمح بتطوير مجتمعنا ثقافياً ثم صناعياً أو ادارياً أو اقتصادياً، فغياب بناء الانسان المصري الذي هو وحده القادر علي بناء الصناعة يعني عدم فاعلية أي استراتيجيات أو اصلاحات نأمل إليها لتطوير مجتمعنا. ولبناء دولة مصر الصناعية لابد من الوعي باحتياجاتها وفهم حقيقة تحديد أهدافها والإفادة من القدرات التي وهبها الله للإنسان الذي خلقه، ذلك أنه بنص ما أورده القرآن الكريم عن الإنسان بسم الله الرحمن الرحيم" إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً" صدق الله العظيم، أي أن الإنسان هو خليفة الله في الأرض، فإذا ما تمكن أي شعب من استخلاص ما أودعه الله في الإنسان من ملكات علمية وإنتاجية وعمل علي تنميتها ورعايتها وتنظيمها للإفادة منها فإن درجة الإفادة منها تتناسب طردياً مع القدرة علي التنمية والرعاية والتنظيم الذي يوليه المجتمع للإنسان.

الدور التنموي للثقافة المصرية

قبل توضيح الدور التنموي للثقافة المصرية حاولت الباحثة أن تسلط الضؤ علي بعض إسهامات علماء الاجتماع في علم الاجتماع الاقتصادي مثل اميل دور كايم و ماكس فيبر، كالتالي:

أولاً: اسهامات علماء الاجتماع في علم الاجتماع الاقتصادي

إميل دور كايم

ولد إميل دور كايم عام ١٨٥٨ بفرنسا، ودرس في مدرسة المعلمين العليا في باريس. وكان تلميذاً بارعاً ثم التحق بمدرسة الأساتذة العليا وهي من أفضل مؤسسات التعليم العالي ، وكان دور كايم يكره التأملات الفلسفية العميقة والعلم لأجل العلم فقط ولذلك ابتغي أن يجعل

من علم الاجتماع علماً يسلط الضؤ علي أفات المجتمع ويستعان به لحل بعض مشاكله عن طريق تحسين العلاقات بين الفرد والمجتمع. لذلك أولي عناية كبري **للمشاكل التربوية** إذ أن التربية تلعب دوراً أساسياً في اندماج الفرد في المجتمع. قد تفسر لنا هذه التصورات اهتمام دور كايم بمشاكل زمنه إذ أن اثنين من أهم كتبه تتناول الاضطرابات الاجتماعية المتولدة عن التصنيع المفاجئ والكثيف الذي انتاب مجتمعات عصره (محمود،٢٠٢٠).

كانت من أهم النظريات التي عالجها دور كايم " تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي" ، والذي يعد من أهم اسهاماته في مجال علم الاجتماع الاقتصادي، فكانت من أشهر مؤلفاته في هذا السياق هو كتابه (تقسيم العمل) Division of Labour الذي كان فاتحة أعماله السوسيولوجية ، وكان الهدف الأساسي من هذا الكتاب تقديم تفسير سببي لتزايد سيطرة دور تقسيم العمل في التطور الاجتماعي.

فكان المجتمع المتمدن الذي عاصره دور كايم بكل تفاعلاته ومشكلاته المتجسدة في المجتمع الصناعي، تطور فيه تقسيم العمل، وتميز أفراده بكثرة المسئوليات وتنوعها وتعدد الوظائف والخبرات، ونتيجة لهذا الاختلاف والتباين أصبح كل فرد مستقلاً عن الأخر ونتيجة لهذا الاستقلال أصبح الاعتداء علي مصلحة المجتمع العامة لا يمثل فعلاً مضاداً ومزعجاً للضمير الجمعي بقدر ما يمثل ضرراً أو أذيً لحق فرد أو مجموعة أفراد.

ماكس فيبر

ولد ماكس فيبر عام ١٨٦٤ في ألمانيا، وكانت الفكرة الأساسية لدي ماكس كانت التركيز علي العلاقة المتبادلة بين التشكيلات القانونية والسياسية والثقافية في جانب، والنشاط الاقتصادي في الجانب الأخر، وفي عام ١٩٠٤ أسس ماكس فيبر مجلة سيكون لها دور في تطوير العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية.

ويلاحظ أن فيبر لم يحترف علم الاجتماع إلا قبل وفاته بعامين، ولقد توفي عام ١٩٢٠ قبل ان يتم مؤلفه الأساسي الذي يدخل في ميدان النظرية الاجتماعية وهو الاقتصاد والمجتمع Economics and Society لذلك كانت إحدي المهام الصعبة في سنة ١٩٢٢ هي جمع شتات هذا المؤلف بعد أن تركها فيبر في صورتها البدائية (محمود،٢٠٢٠).

المهنة والمجتمع

قد اهتم علماء الاجتماع بالمهن والعمل حيث أنه من أكثر ظواهر المجتمع عمومية وشمولاً وأهمية. كما أنه يستوعب الجزء الأكبر من فكر الإنسان وطاقته ونشاطه ويستغرق الجانب الأكبر من وقته. ويعتبر العمل بالنسبة لأفراد المجتمع المصدر الحقيقي للرضا والسعادة .

وقد صاحبت ظاهرة العمل المجتمع الانساني ولازمته في مختلف مراحل تطوره. فمنذ بداية الحياة والإنسان في صراع مع البيئة من أجل البقاء والحياة ومجمل هذا الصراع يهدف إلي تسخير البيئة بمختلف مصادرها لتوفير سبل العيش للانسان وفي هذه الحركة وهذا الجهد يظهر العمل منذ بداية الحياة سواء كان ذلك في الصيد أو الرعي أو البحث عن مصادر المياه أو الزراعة والاستقرار.

وقد تعلم الانسان أن يأكل كل ماهو صالح للأكل واستخدم النار، وتعلم أن يعيش في المناخات وانتشر في الأرض الصالحة للسكن، مما ترتب عليه الرغبة في اشباع حاجات جديدة، كالحاجة إلي السكن والملبس اتقاء من البرد والرطوبة مما فتح السبيل امام فروع جديدة من العمل، وأمام نشاطات جديدة .

ومن جيل إلي جيل اختلف العمل نفسه وازدا اكتمالاً وتنوعاً، وجانب صيد الحيوانات انضمت الزراعة والغزل والحياكة وتكييف المعادن وصنع الأواني الفخارية والملاحة، وأخيراً ظهر الفن والعلم إلي جانب التجارة والصناعة وتحولت القبائل إلي أمم ودول وكان ذلك كله بفضل العمل.

ومن هنا اعتبر مصطلح العمل من المفاهيم الأساسية في دراسات علم الاجتماع المهني باعتباره ظاهرة عامة في حياة الانسان وأيضاً يمثل السلوك اليومي التي تدور حوله كافة الأنشطة الانسانية في المجتمع، وهو اسلوب من أساليب معيشة الإنسان بهدف تحقيق غايات الفرد والجماعة.

ويترتب علي العمل تحقيق فوائد ومنفعة عامة لكل من الفرد والمجتمع، والمجتمع البشري يتسم بنماذج من التصرفات وأنماط السلوك المتفق عليها بين أفراده. ولما كان المجتمع الإنساني يمثل ذلك الوعاء البشري المكون من جماعات من الأفراد ينشأ بينهم تفاعل في مكان معين له حدوده الجغرافية، ويستخدمون موارده لسد مختلف احتياجاتهم، فينبغي أن نحدد في تعريفنا للمجتمع ذلك الفرق بين لفظ المجتمع كمصطلح وبين بعض المصطلحات الأخري كالحشد أو التجمع. فالمجتمع الانساني ليس مجرد حشد من الأفراد حيث أن مصطلح الحشد أو

التجمع يشير إلي التجاور المكاني لبعض الأفراد دون أن يحدث بينهم نوع ما من أنواع التفاعل. كما هو في وحدات المجتمع وجماعاته. فالحشد عبارة عن مجموعة من الأفراد يجتمعون علي أمر غير مرتب مسبقاً ويكون مركبا جديداً يختلف في خصائصه عن الخصائص الفردية لكل فرد منهم، ويمثل الحشد نموذجاً سلوكياً يستجيب الأفراد فيه بطرق غير متوقعة للمؤثرات الجماعية.

ومن منطلق أن المجتمع بناء ينشأ من تفاعل مجموع من الأفراد في مكان معين ومحدد ويستخدمون موارده لسد احتياجاتهم رغبة في البقاء والاستمرار، فإن الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الوحدة الجغرافية، والتفاعل الاقتصادي والثقافي تلك هي العناصر الثلاث الأساسية التي تشكل جوهر هذا المفهوم الذي نطلق عليه المجتمع. لذا فإن مصدر الاختلاف بين المجتمعات يتأتي من اختلاف موقعها الجغرافي وتطورها سواء اقتصادياً او ثقافياً. ويقوم المجتمع علي عدد من **المقومات** الأساسية كالإقليم المحدد، والسكان، والقواعد والنظم، والتشابه، والمكانة الاجتماعية، والسيطرة والجماعة، وتقسيم العمل.

وتقسيم العمل من الأسس الجوهرية في البناء الاجتماعي، حيث لا يستطيع أي فرد بذاته أن يكون لديه اكتفاء ذاتي. فالأفراد في المجتمع الواحد يعتمد كل منهم علي الاخر في تناول السلع والخدمات. وأبسط صورة لتقسيم وتنظيم العمل هو السلوك بين الأباء والأبناء في نطاق العائلة. وبالرغم من وجود تقسيم العمل، إلا أنه لابد من وجود نوع من التكامل داخل المجتمع الواحد. ولأهمية تلك الجزئية في موضوع دراستنا سنتناول عنصر تقسيم العمل بشئ من التفصيل لبيان أهميته كواحد من أهم مقومات المجتمع.

إن تخصص الأدوار المهنية ومهام الانتاج يطلق عليه تقسيم العمل. فكانت دائماً توجد درجة تخصص في المجتمعات الانسانية. فمن بين مجموعات العصرالحجري، كان يذهب الشاب للصيد بينما كان كبار السن يحافظون علي بقاء النار مشتعلة بالمنزل.

وفي العصور الوسطي تخصص الحرفيون والتجار في مهام مختلفة، بينما أنتجت المنسوجات بواسطة الصناعة في الكهوف، ركزت بعض المنازل علي الغزل أو النسج وركزت المنازل الأخري علي تبييض الأقمشة أو الصباغة. إلا أن نظام المصنع الذي صاحب الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، قد حدد الوظائف وجعلها اكثر بساطة، وأعمال تكرارية. ففي عام ١٧٧٦ لاحظ "أدم سميث" كيف أنه في مصنع للدبابيس يقوم أحد الرجال بسحب

سلك ويقوم أخر بمده ويقوم شخص ثالث بقطعه ويقوم شخص رابع بالتصويب عليه وشخص خامس يقوم بسحقه استطاع عشرة أشخاص أن يصنعوا ٤٨٠٠٠ دبوس في اليوم.

ومع تطور البشرية، وكم ونوعية الحاجات الإنسانية، وتطور النشاط الاقتصادي بصفة عاملة، زادت درجة تقسيم العمل، ليس فقط بين الأفراد، ولكن أيضاً بين الجماعات والقطاعات والأقاليم داخل المجتمع الواحد، وامتدت حتي شملت الدول أيضاً.

وهناك فوائد لتقسيم العمل هي كالتالي:

١. يكتسب تقسيم العمل مهارة وقدرة أكبر نتيجة لتركيز الجهد والفكر طوال الوقت في جانب محدد للعمل.
٢. يمكن تقسيم العمل من توزيعه علي الأفراد حسب إمكانيات كل منهم فيوضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
٣. يوفر تقسيم العمل الوقت اللازم لإتمام عمل معين نظراً لإتقانه.
٤. توفير رأس المال حيث يتمكن المصنع من استغلال ألاته استغلالاً تاماً بدلاً من تضييع العامل لوقته في الانتقال من أله لأخري. وهذا يؤدي بدوره إلي تشجيع التوسع في استخدام الألات غلية الثمن.
٥. التخصص في أداء عمليات معينة وإتقانها يؤدي إلي تنمية القدرة علي الابتكار والتطوير فيها.

وإلي جانب تلك الفوائد نجد بعض السلبيات لتقسيم العمل مثل أن العمال قد يحسون بالملل والضيق لقيامهم بعملية إنتاجية محددة، كما أن التخصص المفرط قد يؤدي إلي عدم قدرة العامل علي القيام بأعمال أخري حتي ولو كانت قريبة الصلة بالعمل الذي يؤديه. ومن خلال ذلك أدركت مصر أهمية الدور التنموي للثقافة في بناء الأفراد والمجتمعات التي تكون عنصراً أساسياً لكل مشروع تنموي في حياة الفرد، وتعتبر التنمية الثقافية عملية واعية تتوجه نحو صياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه الفرد هويته وإبداعه، لذلك فهي تعتمد علي المشاركة الايجابية وتحمل المسؤوليات، والقدرة علي التخطيط والادارة والتنفيذ وصولاً للانتفاع بثمرات مشاريع التنمية وبرامجها (محمود،٢٠٢٠).

تعد التنمية الثقافية منهج يقوم علي أسس علمية لرفع مستوى حياة الفرد والمجتمع، واستخدام طرق حديثة في التفكير، والعمل، مع الاستفادة من إمكانيات تلك المجتمع المادية وطاقته البشريه بإسلوب يتناسب مع احتياجات المجتمع وتقاليده وقيمه الحضارية، ولا تتحقق تلك التنمية إلا من خلال التكامل بين الاستثمار في الانسان، والنهضة العلمية والاقتصادية والثقافية معا.

آليات الاستثمار في الثقافة كأحد الأصول التي تساعد الصناعات علي تحسين أعمالها

أولاً: التعليم في مصر

١) **<u>التعليم الأساسي في مصر</u>** : يقوم علي فلسفة واضحة المعالم حيث إنه نظام تعليمي له علمه وفلسفته الخاصة التي تقوم علي تحليل وتنسيق وفحص ونقد المفاهيم الخاصة به، والقصد منها هو اكتشاف الضعف والتناقضات وعدم الاتساق، والتأكد من صحة وسلامة عمليات الاستقراء والاستنتاج والتركيب والاستدلال داخل العلم (خالد،٢٠٠٣) .

ويعاني النظام التعليمي المصري بكل مستوياته من مشاكل وتحديات والتي تمثل عائقا حقيقيا أمام العملية التعليمية وتطورها وبالتالي التطوير والتنمية الشاملة، ومشاكل التعليم في مصر لها عدة جوانب يمكن توضيحها كما يلي (أحمد،٢٠١٠):

أ. **بالنسبة للمعلم:** غير مؤهل علميا وتربويًا بشكل صحيح، و العائد المادي الذي يحصل عليه المعلم قليل جدًا ولا يكفي لضمان حياة كريمة له، مما يجعله يشعر بالحرج، ويقلل من تقديره لذاته عندما يطلب من الطلاب في الفصل إعطائهم دروس خصوصية.

ب. **بالنسبة للطالب:** فقدان الطالب الثقة فى قيمة التعليم وخوفه على مستقبله، وعجز الطالب عن إخراج ما لديه من مواهب و قدرات، وذلك خوفاً من مقابلة تلك المواهب بالسخرية أو الاستهزاء.

ج. **بالنسبة للمدرسة:** ضعف الإمكانيات والوسائل العلمية المتوفرة فى المدرسة نتيجة ضعف الدعم والتمويل المتاح للمدارس، و روح الكآبة و الجدية التى تضفى آثآرها على المدرسة، مما يقلل حافزية لطلاب للذهاب إليها ، وتكدس الطلاب داخل الفصول ، إذا يحتوى الفصل الواحد على خمسين تلميذ فأكثر.

د. **بالنسبة للمناهج:** الإعتماد على الحفظ و التلقين، والحشو فى المناهج دون التركيز على نقاط معينة، و إعتماد المناهج على الجانب النظرى فقط، وليس الجانب العملي، وايضاً

عدم ملائمة المناهج للتطور العلمى المستمر فالمناهج قديمة و ليس هناك أى تحديث للكتب التى ندرسها من حيث الكيف وإن كان هناك بعض التحديث الشكلى، و نقطة هامة تعد جلية جداً في المناهج التعليمية بخاصة مناهج التعليم الفني، وهي الفجوة الواضحة بين محتويات المناهج ومتطلبات سوق العمل.

هـ. دور الدولة في اصلاح التعليم:

قد حرصت الحكومات بشكل عام علي تخصيص قدر من ميزانيتها لإنفاقه علي التعليم،حيث يعتبر التعليم هو حجر الزاوية لإحداث التنمية والتطوير والنهوض، وقد كانت هناك العديد من التوجهات الإيجابية للسياسات التعليمية خلال العصور الماضية بمصر إلا أنها لم تحقق النتائج المطلوبة منها لتطوير التعليم المصري.

وفي محاولة لإحداث نقلة نوعية في مجال التعليم، أطلقت وزارة التربية والتعليم المصرية مؤخراً نظام تقييم جديد تسعى من خلاله الوزارة إلى تغيير أسلوب تقييم الطلاب واعتماد وسائل الفهم بدلاً من الحفظ والتلقين. ويتبع نظام التعليم الجديد أسلوب الكتاب المفتوح، أي دخول الطالب إلى الامتحان وبرفقته الكتاب الدراسي، والهدف من الاختبار قياس قدرة الطالب على استيعاب وفهم المعلومات وإيجاد حلول بديلة.

وتؤكد الوزارة أن النمط الجديد يعيد صياغة ثقافة التعليم ومفهومه، وسينهي الاعتماد على الدروس الخصوصية والكتب الخارجية.

وتتوالي الاصلاحات ومجهودات الدولة حيث تقوم مصر منذ عدة سنوات بإصلاحات واسعة النطاق لزيادة القدرة التنافسية للبلاد وجعلها جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر. وإدراكًا منها أن نجاح هذا المسعى يعتمد إلى حد كبير على تعليم ومهارات السكان، دعت الحكومة المصرية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي إلى المشاركة في هذا الإجراء كمراجعة مستقلة لنظام التعليم العالي، وإعداد سياسات فورية وطويلة الأجل من أجل تطوير رأس المال البشري(التعليم العالي،٢٠١٠) .

ثانيا: الاعلام في مصر

تعد وسائل الاعلام من أكثر المؤسسات التي لها تأثير بالغ في تحقيق التنمية الثقافية لأنها موجهة لجماهيرالمجتمع، ولأن مهمتها الأساسية نقل الأخبار والمعلومات ومخاطبة عقول الجماهير والارتقاء بمستوي الرأي، لذا فإن وسائل الاعلام لها أهمية كبيرة في تحقيق أهداف التنمية الثقافية حيث أنها تقوم بمهمة نقل الثقافات من مجتمع لأخر عبر

وسائلها المتعددة . وتحتل الوسائط السمعية والبصرية موقع متميز بين أدوات الثقافة وذلك لما تقدمه من تزويد الأفراد بالمعلومات والمعارف، وما تسهم به في تكوين قيمهم واتجاهاتهم وأن يكونوا علي دراية بالأحداث والمشاركة فيها.

كما تعد وسائل الاعلام السمعية والبصرية من الأدوات الأساسية في الحصول علي الثقافة حيث أنها لا تقتصر علي نشر الثقافة فقط بل وانتقائها، فالإنتقاء الثقافي هو المهام الرئيسي لوسائل الاعلام، حيث تستطيع الوسائل الاعلامية من خلال برامجها وأجهزتها المتنوعة أن تنتقي الجيد والنافع من الثقافة، والذي تستطيع من خلاله أن تحدث تغيراً ثقافياً واضحاً لدي أفراد المجتمع (أحمد،١٩٩٤).

تنبع أهمية الجهاز الاعلامي في كونه يخلق بيئة مناسبة للاستثمار من خلال الترويج لجذب المستثمرين مثل إقامة المعارض التجارية والمؤتمرات، هذا الأمرمهم في الانفتاح علي اقتصاد السوق، ونقل الخبرات الأجنبية إلي السوق المصرية ومن ثم تنويع مصادر الاستثمارات من دون الاعتماد علي مصدر دون الاخر. وللإعلام التنموي وهو فرع من فروع النشاط الاعلامي دوراً هاماً في إنجاز التنمية وحصر أولوياتها، وانشاء وتحديث المؤسسات التي تنهض بالدور الرئيسي في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية.

ثالثاً: الثقافة الدينية في مصر

تؤثر الاتجاهات الدينية على الأداء الاقتصادي الإقليمي والوطني، حيث تؤخذ العديد من المؤشرات في الاعتبار، مثل: تراكم رأس المال البشري والمادي، مؤشرات الاستقرار الاقتصادي العام، الانفتاح والتبادل التجاري.ومن أجل تشخيص تأثير الدين في الأداء الاقتصادي يمكن فحص تأثير المتغيرات الاقتصادية ومساهمه الأفراد في نمو الانتاجية متعددة العوامل والدخل الفردي .

والثقافة الدينية في هذا المجال تشكل أداة لترسيخ هذه العلاقة بين الإنسان والاقتصاد. فالثقافة الاسلامية ترفض التواكل والخنوع والفقر والإفساد والاستعباد، وتدعو إلى غرس قيم الوسطية والإصلاح والحرية والعبودية لله، وتحترم العمل اليدوي والفلاحين، وتشجع على المعرفة، وتدعو إلى التعليم الدائم والمتواصل (اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد). وقد وفر الدين الاسلامي جميع أسباب التنمية للمجتمع الاسلامي، فالفقه الاسلامي أفرز مجموعة أحكام خاص بالتجارة والبيوع والعقود، ونجده أيضاً في الاصلاح الزراعي وفي الوقف الذي

شكل ومايزال يشكل التنمية الدائمة والمستدامة، وكذلك الدعوات المعاصرة لاستثمار أموال الزكاة (العابد،٢٠١٦).

قد حظي الاستهلاك بأهمية بالغة في الاسلام نظراً لارتباطه الوثيق ببقاء الانسان علي قيد الحياة، وتعميره في الأرض التي جعله الله مستخلفاً فيها، وأيضاً قد حظي الاستهلاك بأهمية بالغة من الناحية الاقتصادية حيث أن المستهلك هو نقطة البداية للنشاط التسويقي، فبدلاً من أن تحاول المؤسسات بيع ما أنتجته، صارت تنتج ما يطلبه المستهلكون. وهناك عدة ضوابط قد وضعها الاسلام **لسلوك المستهلك** لتحدد توجهاته وقراراته هي (أسماء،٢٠١٧) :

- شراء منتجات حلال.
- الابتعاد عن الاسراف والتبذير.
- تجنب البخل .
- الايثار وترك الأنانية.
- الحرص علي تحقيق التكافل الاجتماعي.
- الدعوة إلي الادخار.

ولهذا كان المستهلك هو الركيزة الأساسية في النظام الاقتصادي الاسلامي، وقد عمل الاسلام علي توجيه استهلاك المستهلك المسلم بطريقة تحقق له أقصي منفعة في الدنيا والأخرة جامعاً بين القيم والأخلاق ، والمنفعة علي حد سواء.

رابعاً: ثقافة الابداع في مصر

يعرف الابداع الثقافي بأنه العملية التي يستطيع من خلالها الشخص أن يمتلك منتجاً ابداعياً، عن طريق الحصول علي براءات اختراع في أحد المجالات سواء كانت علمية أم فنية . ويأخذ المفهوم الثقافي للابداع في الاعتبار الاطار الاجتماعي للاعمال الابداعية وكذلك علاقتها بالموارد الثقافية (عشاور،٢٠١٨). ولعل أي تنمية تنظر إلي الشعب علي أنه طاقة فاعلة في العمل وفي الابتكار وفي الانتاج، فهي في حاجة لكل فكر وجهد وابتكار.

يرتكز الاقتصاد الابداعي علي قياس مدي تقدم المجتمعات والدول في ابداعاتها التنموية، ويتحدد من نسبة الانفاق علي البحث والتطوير الي الناتج القومي . ومدي مشاركة القطاع الصناعي في الانتاج القومي، وعدد الشركات التقنية المدرجة في سوق الأسهم وهي الشركات التي تتخذ من المعلوماتية والأبحاث العلمية سبيلاً لنهضتها(مصطفي،٢٠١٨).

قد ذكر تقرير أعده برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع الأونكتاد أن مصر كانت أكبر مصدر للصناعات الابداعية في القارة الافريقية خلال الفترة من ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨، وكانت مصر تاسع أكبر مصدر للمشغولات الفنية في الدول النامية وفقاً لبيانات عام ٢٠٠٩ حيث بلغت قيمة صادراتها من المشغولات الفنية ٣٦٢ مليون دولار (أحمد،٢٠١١).ويظهر أثر الصناعات الابداعية في اهتمامها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من اهتمامها بالمشروعات الكبري والتي تحتاج الي رؤوس أموال ضخمة يكون العائد فيها قليلاً بالمقارنة بما تقدمه الصناعات الابداعية والمشروعات الصغيرة.

تعمل الحكومة المصرية علي محو أمية الابداع والارتقاء به والابتكار للمنتجات التراثية المصرية والتي تمتلك فيها ميزات تنافسية كبيرة تمكنت من الحصول علي جزء مناسب من حجم التجارة العالمية لهذه المنتجات والتي تصل إلي حوالي ١٠٠ مليار دولار، لذا فهناك جهود تبذل لكي تشجع الشباب لتنمية قدرات الابتكار والابداع لديهم مما يسهم في زيادة صادراتنا من هذه المنتجات إلي جانب توفير الألاف من فرص التوظيف.

ويمكننا متابعة الابتكارات في مصر وأثرها علي التنمية الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة من خلال الجدول التالي :

جدول (٤)

براءات الاختراع المصرية المحولة لجهاز تنمية الابتكارات وما تم تسويقه منها خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٠.

*الوحدة بالعدد

براءات الاختراع المصرية المحولة لجهاز تنمية الابتكارات وما تم تسويقه منها خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٠			
	اجمالي الاختراعات	ما تم تسويقه	النسبة المئوية
٢٠٠٩	٣٧ وحدة	١١	٢٩.٧
٢٠١٠	٧٦ وحدة	٣	٣.٩
٢٠١١	٧٢ وحدة	٤	٥.٦
٢٠١٢	٤٦ وحدة	١١	٢٣.٩

٢٠١٣	١٥ وحدة	٨	٣٥.٣
٢٠١٤	٢٦ وحدة	١٣	٥٠
٢٠١٥	٢٤ وحدة	٤٨	٢٠٠
٢٠١٦	٧ وحدات	٧	١٠٠
٢٠١٧	٢٠ وحدة	٥	٢٥
٢٠١٨	٦ وحدات	٢	٢٩
٢٠١٩	١٥ وحدة	٢	١٣.٣
٢٠٢٠	٦ وحدات	١	١٦.٧

وبالنظر الي الجدول رقم (٤) نجد أن عام ٢٠١٥ كانت نسبة المبيعات ٤٨ وحدة في حين اجمالي الاختراعات كان ٢٤ وحدة ويرجع ذلك إلي تسويق أكثر من جهاز في بعض الاختراعات (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء العامة،٢٠٢٠).

خامسا: ثقافة الاستهلاك والادخار

تبرز أهمية الادخار والاستهلاك من الناحية الاقتصادية كونهما مؤثران في عملية التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية تبدأ من سيطرة المجتمع علي موارده المادية والبشرية بهدف تحقيق فائض اقتصادي. وبالتالي فالتنمية تعني تحقيق اشباع المزيد من الحاجات بشكل مخطط من خلال الموازنة بين متطلبات الحاضر والتخطيط للمستقبل، أي الموازنه بين الاستهلاك وتراكم رأس المال، أي أن التوسع في الاستهلاك علي حساب الادخار يصير علي حساب نمو القدرة الانتاجية للمجتمع، مما يؤدي الي بطئ نمو الاستهلاك وانخفاض مستوي الرفاهية (شيعان،١٩٨٠).

إن البلدان التي تتسم بمعدلات ادخارية عالية تتمتع بتحقيق نمو اقتصادي كبير ومستدام، مثل البلدان النامية في شرق اسيا كالصين، سنغافورة، ماليزيا (Constantino,2011). والادخار هو ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق علي سلع الاستهلاك، لذا يطلق البعض علي الادخار لفظ "الفائض".

ويظهر اهتمام"سميث" بالادخار واستخدامه المثمر حيث يقول في كتابه "ثروة الأمم" "إن رأس المال يزداد بالادخار ويتناقص بالهدر وسؤ الادارة، والصناعة التي غدت تحقق المزيد من الادخار، ماذا كان بإمكانها أن تعطي من دون الادخار". لذا فإن زيادة الادخار تؤدي الي زيادة رأس المال الثابت، أي زيادة توسع الصناعات ثم زيادة كمية الانتاج الاجمالي ومن ثم تحقيق الرفاهية للأفراد (فضل،٢٠١٠).

إن الطريق إلي تنمية المدخرات لابد أن تسبقه خطوتان: أولاهما: الحث علي العمل والانتاج ومحاربة البطالة والدعوة الي زيادة الدخول والثروات، ثانيتهما: ترشيد الاستهلاك ومحاربة الاسراف والتبذير (الروبي،٢٠٠٢). ولقد دعا الاسلام المسلمين الي التوسط في الانفاق والاعتدال فيه فيقول تعالي:" وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا (٦٧)". فالفرد المسلم كمستهلك لابد وأن يخطط لانفاقه وانفاق أسرته علي احتياجاته من ملبس ومأكل، فلا يسرف في الشراء او اقتناء السلع وتخزينها بلا سبب. أيضاً يدعوا الاسلام الفرد مدخراً بالاحتفاظ بقدر من دخله لادخاره واستغلاله فيما يعود عل المجتمع والمسلمين بالفائدة وزيادة الانتاج وتحقيق الرفاهية.

يؤكد الاسلام علي أهمية الادخار للفرد والمجتمع في قوله تعالي :" وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا (٢٩). وهو بذلك يريد أن يوازن بين انفاق الفرد علي مستهلكاته وادخاره فلا ننسي أن المدخرات اذا تجمعت كانت سنداً للأسرة وسنداً للدولة أيضاً، فإن ميزانية الدولة المتوازنة هي مجموع مئات الألوف من ميزانيات الأسرالمتوازنة (عامر،١٩٨٠).

سادساً: الموروثات الثقافية

يعد التراث مورد وطاقة يتم الانطلاق منه في الأعمال والمشاريع وذلك بالاشتغال عليه واستثماره وتحويله الي مكسب ثقافي اقتصادي وحضاري، فالبشر لهم تراث اجتماعي إلي جانب التراث البيولوجي وهذا التراث ينبع من عضويتهم في جماعة معينة لها اهداف واتجاهات عامة محددة وسمات مشتركة وتاريخ واحد. وتتميز مصر بالتراث النادر الذي لا يوجد مثيله في العالم بخاصة المصنوعات اليدوية المختلفة التي تميز كل محافظة من محافظات مصر مثل الرسم علي الزجاج، صناعة الفخار، صناعة الكليم، السقا، الطرابيشي، الأراجوز، مبيض النحاس، صانع القباقيب، البيانولا، الربابة، فرقة حسب الله، وغيرها من الحرف والمهن التي بدأت تندثر وتتقرض مع التطوير الصناعي والتي يجب البحث عن

مشاكلها من أجل الحفاظ علي هويتنا الثقافية. ونجد في استثمار الموروثات الثقافية مميزات حيث أنها تعتبر أقل ضرراً علي الطبيعة والبيئة مقارنةً بالاستثمار في مجال الصناعة الثقيلة، بالاضافة الي أنه يسهم في الحد من المظاهر العشوائية التي تغزو المدن والأماكن الحضارية ، وذلك بتحويل الأبنية ذات الطابع التراثي الي معالم عمرانيه أو الي أثار جميلة.

أليات تأثير روابط الثقافة علي إمكانات التصنيع

تعرف الصناعات الثقافية وفقاً لتعريف الأمم المتحدة بأنها " أوجه النشاط القائمة علي المعرفة التي تستهدف الفنون، وتوفر عائدات من التجارة وحقوق الملكية الفكرية عند استثمارها، وتتكون من سلع رأسمالها الابداع الثقافي، وتشمل منتجات أصولها مادية وخدمات غير مادية أصولها فنية ثقافية ذات مضمون إبداعي، وقيمة اقتصادية، تستثمر في الأسواق الداخلية والخارجية(مراياتي،٢٠١٢). ومن مفهوم الصناعات الثقافية نجد هناك عناصر أساسية للمفهوم والتي تشتمل علي:

- ✓ العمل الابداعي ويمثل أساس العملية الانتاجية.
- ✓ العمل التحويلي أو الانتاجي وتوفير جميع الامكانيات.
- ✓ العمل التوزيعي أو التسويقي ويعد المستهلك أو السوق هو الهدف لتسويق المنتج. ويتم التسويق باستخدام التقنيات الحديثة، والدراسات الجيدة للسوق(فوزي،٢٠١٦).

إن الحرف التقليدية تحمل بداخلها هوية الشعب وتراثها، واهتمت الدول في الأونة الأخيرة بدعم هذه الصناعات للحفاظ علي الهوية الثقافية والاستفادة منها في دفع عجلة التنمية. كما تمثل الحرف التقليدية منظومة علمية لأشكال فنية معبرة مستمدة من التراث، ويغير فيها الحرفيون كل فترة، وتتأثر بتغير عادات وتقاليد المجتمع(بزي،٢٠١١).

تمثل الصناعات الثقافية أرقي صور التنمية في مصر لاهتمامها بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تدر أموالاً ضخمة مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلي رؤوس أموال ضخمة. ويعد الإبداع أساساً للمزايا التنافسية. وبذلك أصبحت الصناعات الثقافية أحد مصادر القوة الناعمة متجسدة في الإبداعات الفنية والثقافية (مركز الدراسات الاستراتيجية،٢٠١٢). تتمثل الصناعات التي تستفيد من العوامل الثقافية بشكل خاص في الخزف(ورش التصنيع+ الرسم)، والحرف مثل النجارة والزجاج المعشق بالجبس والحلي والخيامية والنحاس والتطعيم بالصدف والقشرة والنسيج.

قد فسرت نظرية رأس المال البشري أهمية نمو المكونات الأقل مادية (رأس المال البشري) في زيادة الدخل. وبذلك يصبح الاستثمار في رأس المال البشري ميزة تنافسية لنمو الاقتصاد (الهادي،٢٠٠٦). ويشمل مفهوم رأس المال البشري " المعارف والمهارات المميزة للموارد البشرية والتي تكتسبها أو ترثها، وتعد مصدراً لاكتساب الدخل، ويمكن تنميتها بالاستثمار ف التعليم والتدريب المستمر. وبذلك يعد التعليم أحد أجزاء مفهوم رأس المال المعرفي(العربي،٢٠٠٧).

تتمثل فروض نظرية رأس المال البشري في:

١. يتكون رأس المال البشري بواسطة الأفراد بتنمية واستثمار قدراتهم.
٢. تتحدد مكاسب الأفراد علي قدر إنتاجيتهم.
٣. تتميز الموارد البشرية بأبعاد كمية وكيفية، ويؤدي تنمية الأبعاد الكيفية إلي نمو الانتاج الكمي للأفراد.
٤. يُقدر الاستثمار في رأس المال البشري بمقدار ما تم إنفاقه للوصول للإنتاج.
٥. يعد التعليم اهم اداة لتنمية رأس المال البشري، يليها التدريب أثناء العمل(الزيات،٢٠١١).

ويمكن تلخيص لأهم طرق دعم الصناعات الثقافية كما يلي(عبير،٢٠١٨):

١. تنمية الأفراد المبدعة بتوفير ورش العمل والتدريب.
٢. توفير التمويل الكافي.
٣. الربط الشبكي والتسويق عبر شبكات الانترنت.
٤. تشديع صناعة الحرف واعفاؤها من الضرائب وزيادة مرتبات الحرفيين.
٥. تشجيع المناطق الحرة.
٦. توفير المعدات الحديثة وتوفير الخامات مع استقرار الأسعار.
٧. توفير مراكز تدريب .

هذا بالإضافة إلي أن تستمر الدَّولة في توفير الدعم والمتابعة والرعاية والتخطيط، وإقامة المهرجانات الكبرى، مثل مهرجان الكتاب ومهرجان الشِّعر ومهرجان التراث ومهرجان الموسيقى ومهرجان المسرح ومهرجان السينما وغير ذلك من المجالات. وتشجيع قيام دور النشر والمؤسسات السينمائية والجمعيات المسرحية والشركات الفنية الخاصة في كافة المجالات الإبداعية، ودعم إنتاجاتها، وبرامجها وعروضها.

مع الاستمرار في أداء دورها الفعال في الرعاية والمتابعة والتمويل والتشريع. فتتحوَّل الفِرَق المسرحية إلى مراكز للتكوين الفني، بما يشبه المعاهد المتخصِّصة في المسرح، بحيث يتم تمويل عملها ونشاطها. وكذلك الشأن بالنسبة للتشكيل والموسيقى والأدب، وكافة أبواب الثقافة الحية.

الدور التنموي للصناعة في مصر

يحتل قطاع الصناعة درجة عالية من الأهمية في الاقتصاد المصري حيث يأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث المساهمة في الاقتصاد القومي، فخلال عام ٢٠١٠/٢٠١١ ساهم قطاع الصناعة بما نسبته ١٧.١٪ في الناتج المحلي الاجمالي، ويستوعب هذا القطاع نحو ٣ مليون فرد من إجمالي قوة العمل أي يساهم القطاع الصناعي في مصر في تشغيل حوالي ٢١.١٤٪ من قوة العمل (رحاب،٢٠١٣) . ومن حيث الدور التنموي للصناعة فهي تقوم بتحقيق ما يلي:

١. التوازن في النمو الاقتصادي بين محافظات مصر المختلفة من خلال نشر الصناعة في المناطق التي لم تحظي بالاهتمام الكافي في خطط التنمية السابقة، مما يؤدي إلي عدالة التوزيع والإرتقاء بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي لمواطني هذه المحافظات.
٢. زيادة الناتج المحلي الإجمالي للصناعة بمعدل لا يقل عن ١٠٪ سنوياً تمشياً مع الأهداف الاستراتيجية للتنمية الإقتصادية.
٣. تحقيق التوظيف الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة من خلال إستغلال الثروات الطبيعية المتوافرة.
٤. المساهمة في حل مشكلة البطالة حيث تعد الصناعة من أهم الأنشطة الإقتصادية التي يمكن من خلالها حل هذه المشكلة.
٥. مساهمة الصناعة في تحقيق مجموعة من المزايا الإجتماعية علي المستوي القومي لتخفيض الكثافة السكانية في المدن الرئيسية الحضارية في مصر كالقاهرة والاسكندرية، بالإضافة إلي تقليل الضغط علي الخدمات والمرافق الأساسية فيها وتحويلها من محافظات جاذبة للسكان إلي محافظات مستقرة نسبياً.
٦. عمل خريطة للمراكز الصناعية في محافظات مصر بعيداً عن التجمعات السكانية والتوسع في تجهيز هذه المناطق بالمرافق الكاملة لتوطين المشروعات الصناعية.

٧. تحديد مجالات الإستثمار الناجحة لتشجيع القطاع الخاص والمستثمرين الصناعيين للمشاركة الفعالة في تدعيم التنمية الصناعية.
٨. تشجيع إنشاء المشروعات المعتمدة علي تكنولوجيا كثيفة العمالة والتي تتسم بصورة واضحة بإنخفاض الإستثمارات اللازمة لخلق فرص العمل وإعتماد معظمها علي الخامات المحلية مما يضمن الإستفادة من الإمكانيات الإقليمية المتاحة.
٩. تشجيع المشروعات المعتمدة علي تكنولوجيا كثيفة العمالة والتي تتسم بصورة واضحة بإنخفاض الإستثمارات اللازمة لخلق فرص العمل وإعتماد معظمها علي الخامات المحلية مما يضمن الإستفادة من الإمكانيات الإقليمية المتاحة.
١٠. تشجيع المشروعات التي تلبي الاحتياجات والمتطلبات الأساسية.
١١. التركيز علي التصنيع من أجل التصدير إلي الأسواق العالمية بإستغلال الميزات النسبية ورفع القدرة التنافسية بتخفيض التكلفة وتحسين الجودة.

وحتي يمكن الخروج بنتيجة تعتمد علي أسس علمية لجأنا إلي المرجع الذي أورده الأستاذ الدكتور " ليستر ثورو" أستاذ إدارة الأعمال والاقتصاد، والعميد السابق لمدرسة " سلون" لإدارة الأعمال بأكبر معهد تكنولوجي بالولايات المتحدة الأمريكية "MIT" في كتابه " بناء التقدم والثروة" والذي تحدث فيه عن الأسس الجديدة واجبة الإتباع للوصول إلي قمة النجاح وزيادة الإنتاج ثم الثروة، في مجتمع اقتصادي يعتمد علي العلم والتكنيك، ثم استرسل في شرح هذه الأسس العلمية بتشبيهها بهرم له قاعدة تستند عليها الأجزاء الأعلي للهرم، بحيث يؤدي انهيار أحداها إلي انهيار كل ما فوقها، كما يؤثر كل جزء من الأجزاء إيجاباً وسلباً علي الأجزاء التي تحمله وتقع أسفله وتلك التي يحملها وتقع فوقه، كما بين ذلك من الرسم الموضح(شكل رقم ٧) كما يلي (محمد،٢٠١١):

شكل رقم (١)

هرم التقدم لبناء مصر كدولة صناعية قوية غنية

ومن الشكل السابق تعبر القاعدة السفلي للهرم عن البيئة الصالحة لبناء المجتمع من حيث الأمن والأمان الذي يعيش فيه الفرد، ومن حيث رعاية الدولة للفرد صحياً واجتماعياً، ومن حيث صلاحية البيئة التحتية للمواطن التي تؤهله للعمل المطمئن الأمن، وتوافر أنظمة التعليم الداعمة للتعليم الجيد، ومن حيث احترام الفرد والحفاظ علي كرامته، واحترامه للقضاء وشعوره في استقلاله وسرعته في إصدار الأحكام العادلة. كما تعبر أيضاً عن بعض الأمور الهادمة لبناء الانسان مثل فساد التعليم وانتشار الدروس الخصوصية في التعليم العام وفي الجامعات، وانحدار مستويات التعليم المهني وحصول خريجي المدارس الصناعية علي شهاداتهم وهم غير مؤهلين للقيام بالأعمال الصناعية التي يحملون شهاداتها، والتباطؤ في التعاملات الحكومية بلا مبرر وعدم ملاحقة الفساد الاداري، والتباطؤ في اصدار احكام القضاء بغير مبرر ينقلب كل هذا إلي ظلم كبير ويعبر عن معول خطير من معاول الهدم للقاعدة وضياع الانتاج والتقدم.

وتعني الدرجة الثانية من هرم التقدم ببناء الأشخاص والتجمعات المفكرة والتي تمتلك الجرأة لاقتحام وإنشاء المشروعات الطموحة لخلق فرص للعمل والإعلان عن الأفكار الجديدة لاقتحام مجالات واعدة من الصناعات لم تكن موجودة علي أسس اقتصادية مدروسة، وهذه النوعية من الأشخاص لا تتواجد في ظروف تتأثر بالخوف وعدم الأمان والاستقرار، ولا تتواجد بدون تعليم عالي المستوي لاعطاء الثقة في النفس لبدء المشروعات الصناعية الواعدة. وتأتي الدرجة الثالثة من الهرم بترسيخ المعرفة العلمية بشطريها النظري والتكنيكي، أي اللازمة لخلق الصناعات المفيدة للإنسان وبخاصة الصناعات التكنيكية التي تخلق فرصاً كثيرة للعمل وتحارب البطالة. وتؤكد الدرجة الرابعة أن الارتفاع بمستويات التدريب التكنيكي للعمالة أساسي وعلي قمة الأهمية، إذ بدون تواجد عمالة مدربة تدريباً عالياً، ثم الارتفاع بالمستويات المهارية نظرياً وعملياً علي مدي السنين ووضع قياسات لها فإن القيام بأي تصنيع عالي الجودة قادر علي المنافسة يكون حلماً من الاحلام غير القابلة للتطبيق.

وتعني الدرجة الخامسة هنا تواجد الأجهزة والمعدات والمنشأت اللازمة للإنتاج، وهي لازمة ولا يستغني عنها أو توفرها حتي يكتب للانتاج النجاح، كما نجد أن توفير الاتصالات والانترنت قد أصبحت من ضروريات النجاح في إدارة وتشغيل المصانع. وتشير الدرجة السادسة من هرم التقدم إلي الموارد الطبيعية والبيئية حيث تعتبر من أهم الأهداف التصنيعية التي واجب الأخذ بها لإقامة نوعيات الصناعات.

إن ما تقدم من المصاطب الستة التي يؤدي اجتيازها والنجاح في بنائها إلي بناء الدولة الصناعية القوية، **فهل نجحت مصر في اجتياز مراحل هرم التقدم أم لا ؟**

للإجابة علي هذا السؤال وبالإستعانة ببعض البيانات التطبيقية من وزارة التجارة والصناعة، قامت الباحثة بدراسة وتحليل أهم التغيرات التي طرأت علي حجم الإنتاج الفعلي للفترة

٢٠٠١ – ٢٠٢٠ كما هو موضح في الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥)

معدَّل الزيادة السنوية فى الناتج المحلِّى الإجمالى مقوَّماً بالأسعار الثابتة

للسنوات ٢٠٠١ – ٢٠٢٠.

تطور حجم الناتج المحلي ٢٠٠١-٢٠٢٠		
code	Date	Value
41612	30/06/2001	3.5%
41613	30/06/2002	3.2%
102063	30/06/2003	3.2%
102064	30/06/2004	4.1%
102070	30/06/2005	4.5%
155261	30/06/2006	6.8%
173580	30/06/2007	7.1%
198058	30/06/2008	7.2%
215036	30/06/2009	4.7%
282308	30/06/2010	5.2%
253407	30/06/2011	1.8%
300275	30/06/2012	2.2%
345031	30/06/2013	2.2%
345994	30/06/2014	2.9%
374948	30/06/2015	4.4%
408036	30/06/2016	4.4%
457635	30/06/2017	4.2%
483866	30/06/2018	5.3%
53076	30/06/2019	5.6%
503079	30/06/2020	3.6%

اعداد الباحثة

ويُعبَّر عن هذا المعدل السنوي في حجم الإنتاج بالمعادلة التالية: (قيمة الناتج المحلِّى الاجمالي للسنة الحالية – قيمة الناتج المحلِّى الاجمالى للسنة السابقة) / قيمة الناتج المحلِّى الاجمالى للسنة السابقة مضروبا في ١٠٠(وزارة التخطيط والتنمية)

*** الناتج المحلي الاجمالي: هو قيمة جميع السلع والخدمات النهائية داخل دولة ما خلال فترة زمنية محددة، وهو يعكس الحالة الاقتصادية للدولة عبر تقدير حجم الاقتصاد ومعدل النمو لهذه الدولة. ويمكن احتسابه بثلاث طرق منهجية باستخدام المصروفات أو الإنتاج أو الدخل، ويمكن أيضًا تعديله وفقاً لمعدلات التضخم وعدد السكان وعوامل أخرى لتوفير صورة أشمل. وعلى الرغم القيود على الناتج المحلي الاجمالي، إلا أنه أداة رئيسية لمساعدة صناع السياسات والمستثمرين والشركات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المدروسة.**

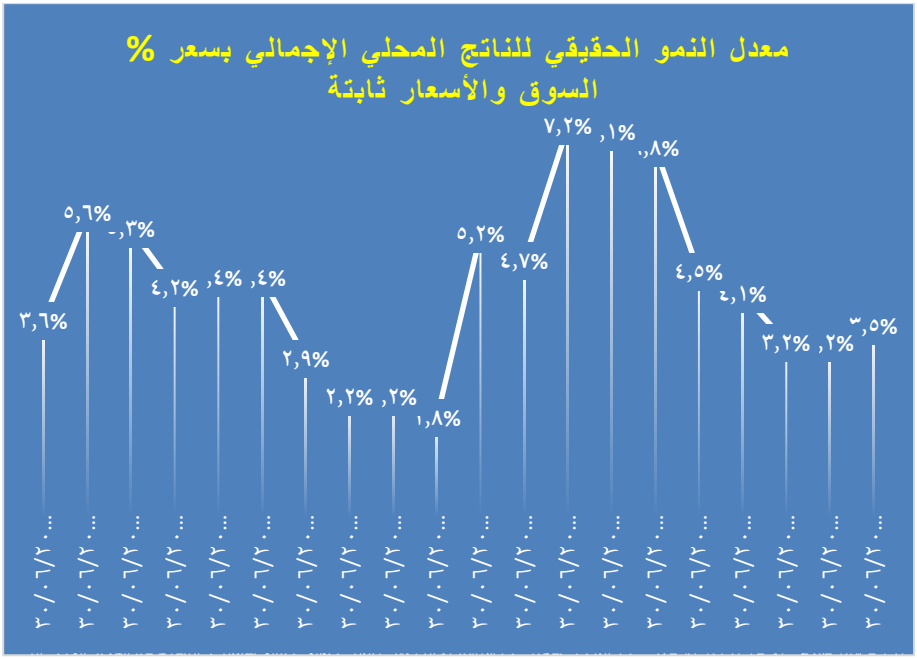

شكل رقم (٢) – اعداد الباحثة

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى

وقد أوضحت البيانات أن التراجع في نسبة مساهمة كل من الاستهلاك النهائي والتكوين الرأسمالي الاجمالي في الناتج عام ٢٠٠٢–٢٠٠٣ أدي إلي انكماش فجوة الموارد

المحلية لتبلغ ٢.٤٪ مقابل ٣.٧٪ وبالنسبة للإدخار المحلي فقد تحسن مستواه كنسبة من الناتج لتبلغ ١٤.٩٪ لتحقيقه معدل نمو بلغ ٦٪ بما يفوق معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق والذي بلغ ٣.٢٪ (البنك المركزي).

وقد اتجه المستوي الاقتصادي خلال السنة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلي التحسن، حيث تجاوز معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج المعدل المستهدف له خلال هذه السنة ليبلغ ٤.٤٪ مقابل ٣.١٪ في السنة المالية السابقة، وحققت قطاعات الانتاج ما نسبته ٥٠.٦٪ وقطاعات الخدمات النسبة الباقية. وقد ساهمت السياسات الكلية والنقدية التي انتهجت خلال السنة في ذلك الأداء، إذ عملت علي زيادة الاستثمارات بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص، وتحقيق الاستقرار النسبي في المعاملات في نطاق سوق الصرف الاجنبي، وتحسين فائض المعاملات الجارية بميزان المدفوعات (البنك المركزي).

و تحسن الأداء الاقتصادي خلال السنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وفقاً للبيانات الفعلية لوزارة التخطيط، حيث ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي إلي ٥.١٪، وساهم في تحقيق هذا المعدل كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، خاصة الصناعات التحويلية مثل تكرير البترول، المطاعم والفنادق، تجارة الجملة، وقطاعات الزراعة، قناة السويس، النقل والتخزين، الاتصالات، التشييد والبناء، والوساطة المالية والأنشطة المساعدة. وقد ساهم القطاع الخاص في توليد ٦٦.١٪ من الناتج المحلي الاجمالي علي المستوي الكلي خلال السنة المالية . (البنك المركزي)

وقد ارتفع معد النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج من ٤.٦٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلي ٦.٩٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وتتمثل اهم القطاعات التي ساهمت في هذا الارتفاع الملحوظ في معدل النمو في قطاعات الصناعات التحويلية، الزراعة والري والصيد، والاستخراجات، فضلا عن قطاعي الجملة والتجزئة، والوساطة المالية.

وقد استمر تحسن أداء الاقتصاد المصري خلال السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والذي جاء مدعوماً بزيادة الطلب المحلي والصادرات غير البترولية، وانتعاش سوق الاوراق المالية. هذا بالإضافة إلي استمرار المضي قدماً في تنفيذ خطة تطوير الجهاز المصرفي والتي شارفت علي الانتهاء، واستقرار وكفاءة أداء سوق الصرف الأجنبي، وإصلاح النظام الضريبي والجمركي، فضلاً عن تبسيط الاجراءات خاصة تلك المرتبطة بالنشاط الإستثماري، والاستمرار

في تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية. وقد ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج من ٦.٩٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلي ٧.١٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وكان من أهم القطاعات مساهمة في هذا الارتفاع، الصناعة التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، والزراعة والري، وقناة السويس.

وشهدت السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ استمرار الأداء المتميز للنمو الاقتصادي الذي جاوز ٧٪ خلال تلك السنة. ويعد ذلك مطلباً ضرورياً لتحسين مستوي المعيشة، ومواجهة التحديات التي تفرضها الزيادة السريعة في السكان، وتلك الناتجة عن التصاعد الكبير في الأسعار العالمية للمواد الأولية، خاصةً الغذائية والبترولية. وجاء استمرار المعدل المرتفع للنمو الاقتصادي مدعوماً بضخ مزيد من الإستثمارات في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، واستمرار مشاركة القطاع الخاص بقدر كبير من تلك الإستثمارات، كما تجاوزت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٦٠٪. ومما ساعد أيضاً علي استمرار تحسن الأداء الاقتصادي، نمو الصادرات البترولية وغير البترولية، واستقرار الثقة في كفاءة ومرونة سوق الصرف الأجنبي، وتخفيض الضرائب علي الدخول وأرباح الشركات. هذا بالإضافة إلي تدعيم وتطوير القطاع المصرفي لضمان سلامة وقوة وحداته بما يمكنها من مواجهة المنافسة علي المستوي الداخلي أو الخارجي، وتعزيز دورها في دفع عجلة النمو.

وقد تأثر الأداء الاقتصادي خلال السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها. وقد بلغ هذا التأثير ذروته خلال الربع الثاني من السنة المذكورة ثم بدأ في الإنحسار النسبي، وهو ما انعكس في ارتفاع محدود في معدل النمو الاقتصادي خلال الربعين الثالث والرابع من السنة، وقد تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج خلال السنة ليبلغ نحو ٤.٧٪ مقابل ٧.٢٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ومن أكثر قطاعات النشاط الاقتصادي تأثراً بتداعيات الأزمة، السياحة، الصناعات التحويلية، وقناة السويس. كما يرتبط تراجع معدل النمو الاقتصادي بانخفاض معدل النمو الحقيقي الاجمالي الإستثماري الذي سجل مستوي سالب و ما يعزي في جانب منه إلي تراجع صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (البنك المركزي).

وساهم في تعويض تراجع أداء القطاعات سالفة الذكر تحسن اداء بعض قطاعات النشاط الاقتصادي خلال تلك السنة، وفي مقدمتها قطاع البترول والغاز والاستخراجات الأخري. ومن العوامل الأخري التي حدت من تباطؤ الأداء الاقتصادي، تصاعد الإنفاق العام الإستثماري

مع ضخ الحكومة ما يقرب من ١٥ مليار جنيه، تم استثمار معظمها في مشروعات البنية الأساسية. كذا حد تنفيذ المرحلة الأولي من برنامج تطوير القطاع المصرفي، وكذا إصلاح نظام الصرف الأجنبي، من تأثير تداعيات الأزمة المالية العالمية علي النمو الاقتصادي.

وأيضاً شهدت السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ تحسناً تدريجياً في معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج ليبلغ ٥.١٪ ، ويقترب معدل النمو الذي تحقق خلال سنة التقرير إلي حد كبير من متوسط معدل النمو علي مستوي الاقتصادات الناشئة ككل، والذي يقدر بنحو ٥.٦٪ خلال ذات السنة. ومن العوامل الهامة التي ساعدت علي استعادة تحسن الأداء الاقتصادي، التنفيذ الناجح للمرحلة الأولي من برنامج اصلاح وتطوير الجهاز المصرفي، الذي كان له أكبر الأثر في تجنب جزء كبير من الأثار السلبية للأزمة المالية العالمية وتداعياتها. وقد كان للقطاع الخاص دور هام في عملية التنمية، حيث ساهم بنحو ٤.٠ نقطة مئوية في معدل النمو مقابل ٣.٣ نقطة خلال سنة ٢٠٠٨، وبلغت مساهمة القطاع العام ١.١ نقطة مئوية مقابل ١.٤ نقطة خلال سنة المقارنة. (البنك المركزي)

وقد تمثلت أهم الأحداث التي شهدتها السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ في ثورة يناير كإحدي ثورات الربيع العربي والتي تستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمنطقة بعد انتهاء المراحل الانتقالية لتلك الثورات وتجاوز ما تشهده من تداعيات. وبالنسبة لمصر ، يأتي في مقدمة هذه التداعيات حالة عدم الاستقرار الأمني وإنعكاساتها السلبية علي حركة السياحة والنقل، التجارة، الإستثمار، وانخفاض معدلات التشغيل والانتاج بالعديد من المصانع. وساعد علي هذه التداعيات إقتران المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد بتأثيرات سلبية ناتجة عن الإضطرابات السائدة في بعض الدول العربية المجاورة، وكذا ناتج عن أزمة ديون منطقة اليورو، وبعض التطورات الاقتصادية العالمية غير المواتية. فقد انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج ليبلغ نحو ١.٩٪ ، كما انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي بسعر السوق الثابت ليبلغ ١.٨٪ وذلك تأثراً بتداعيات الأحداث التي شهدتها تلك المرحلة الإنتقالية.

وقد تحسن أداء الاقتصاد المصري خلال السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢. فقد ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ليبلغ نحو ٢.٢٪ سواء بسعر السوق أو بتكلفة عوامل الانتاج مقابل ١.٨٪ بسعر السوق و١.٩٪ بتكلفة عوامل الانتاج خلال السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١. ويعزي هذا التحسن إلي زيادة معدل النمو خلال الربعين الثالث والرابع من

السنة المالية واللذين بلغ خلالهما معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج ٥.٢٪ ٣.٣٪ علي الترتيب.

وقد استقر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي خلال السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ عند مستوي منخفض بلغ ٢.١٪، وهو نفس المستوي الذي تحقق تقريباً خلال السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ عند مستوي منخفض ٢.١٪ وجاء هذا المستوي المنخفض تأثراً بتباطؤ النمو في الربع الرابع (ابريل- يونيو) ٢٠١٣ ليقتصر علي ١.٥٪ فقط.

واستقر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج خلال السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤ عند مستوي منخفض بلغ ٢.١٪، وهو نفس المستوي الذي تحقق خلال السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣، وجاء هذا المستوي المنخفض متأثراً بالتباطؤ الملحوظ في معدل النمو خلال الفترة (يوليو- مارس) من نفس السنة.

وشهدت السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥ ارتفاع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج ليبلغ ٣.١٪، مقابل ٢.٢٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤. وهو ما يعد انتكاساً للتحسن الملحوظ في أداء النشاط الاقتصادي، خاصة خلال الربعين الأول (يوليو- سبتمبر) والثاني (أكتوبر- ديسمبر). حيث بلغ معدل النمو فيهما ٤.٥٪ و٣.٧٪ علي الترتيب.

وقد شهدت أيضاً السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦ تباطؤ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج ليبلغ ٢.٣٪، مقابل ٣.٤٪ خلال السنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥. كما بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق ٤.٣٪ خلال سنة ٢٠١٥ .

ولقد ارتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج ليبلغ ٥.٢٪ خلال السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧، وبلغ معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق ٥.٣٪ مقابل ٤.٢٪ خلال سنة ٢٠١٧، وجاء ذلك مدعوماً بتحسن مساهمة الاستثمار،وصافي الطلب الخارجي. واقترن ذلك بانخفاض معدل البطالة إلي ٩.٩٪ خلال الفترة (ابريل- يونيو) من نفس السنة المالية.

ثم ارتفع معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بسعر السوق ليبلغ ٥.٦٪ خلال سنة التقرير مقابل ٥.٣٪ خلال السنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ مسجلا بذلك أعلى معدل

نمو منذ ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وجاء ذلك مدعوما بتحسن مساهمة صافي الطلب الخارجى. واقترن ذلك بانخفاض معدل البطالة إلى ٧.٥٪ خلال الربع الرابع (أبريل/ يونيو) .وبلغ معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج ٥.١٪ خلال السنة.

وانخفض معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بسعر السوق خلال السنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ ليصل إلى ٣.٦٪ وجاء ذلك نتيجة لانخفاض مساهمة الطلب المحلى. واقترن ذلك بارتفاع معدل البطالة إلى ٩.٦٪خلال الربع الرابع (أبريل/يونيو) من السنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠. وبلغ معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج ٢.٥٪ خلال السنة. (البنك المركزي)

يتبين من التحليل السابق تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المصري خلال تلك الفترة، وأنه لابد للجهات المعنية إعادة النظر في هرم التقدم الصناعي والاجتهاد في اجتياز كل درجاته، وتحليل لأهم نقاط الضعف في كل درجة من درجات الهرم للوصول إلي قمته مع وضع الحلول المناسبة من أجل بناء مصر قوية ثقافياً وصناعياً، وذلك من خلال :

١. تعزيز جاهزية القطاع الثقافي والصناعي.
٢. تطوير قاعدة التقنية في مصر من خلال تطوير التعليم والاهتمام بالعلوم الأساسية، وتأصيل مفاهيم الجودة والتعلم المستمر والابداع.
٣. دعم المقومات المحلية لمزيد من العمل وزيادة معدل الانتاج والتصدير.
٤. الاستعانة بالاستثمار الاجنبي المباشر وتحسين بيئة الاستثمار.
٥. إقامة مشروعات سريعة العائد وتوفير فرص عمل للشباب .
٦. اتباع الأساليب الادارية الحديثة في تطوير التصنيع .
٧. اعداد وتجهيز برامج تدريبية للشباب لتؤهله٠م وتثقل مهاراتهم.
٨. تنمية المعاهد المتخصصة وزيادة الانفاق علي البحث العلمي وذلك لعمل دراسة خاصة بمشكلات كل صناعة ومعرفة ال Know How المتعلقة بهذه الصناعة.
٩. شراكة المؤسسات الصناعية المتنافسة والذي يسهل من عملية نقل التكنولوجيا وخفض تكاليف التدريب وسهولة الدخول إلي السوق الدولية مما يحقق التنمية الصناعية الذاتية .
١٠. زيادة فرص الإقراض للمصنعين لتزويد عجلة الانتاج.

١١. توفير خارطة للصناعات التي يحتاجها السوق المصري، يكون سعرها أقل من السوق العالمي، ويكون هناك القدرة علي تصنيعها.
١٢. تغطية معظم الواردات للصناعات الصغيرة وذلك لدعم التصنيع المحلي.
١٣. عمل قوانين موحدة وواضحة، وضم جميع الهيئات الخاصة بالتصنيع والتي يحدث بها تضارب، وذلك لمنع تعطيل العمل من قبل بعض الموظفين.
١٤. الاهتمام بدعم الصادرات واسترجاع الثقة بين المصدّر والحكومة.
١٥. اعطاء إعفاءات ضريبية، والأرض بتسهيلات، ورفع أي رسوم غير واردة بالقانون.
١٦. عمل لجنة دائمة لإدارة الأزمات هدفها زيادة إنتاج المصانع، تلجأ إليها المصانع لحل المشكلات التي تعترضها.
١٧. توعية أفراد المجتمع المصري بأهمية ترشيد الاستهلاك، وذلك بوضع أولويات للاستهلاك من أجل التعايش مع الأزمات.

تطوير الثقافة بما يسمح بتطوير الصناعة المصرية

لا شك أنه لا تتحقق التنمية الشاملة بدون ثورة صناعية، ولا ثورة صناعية بدون توافر مقومات هذه الثورة. هذا ملخص للتجارب التنموية القديمة والحديثة. وقد أثبتت هذه التجارب، دون ترك مجال للخلاف، أن السعي وراء التنمية دون طريق التصنيع هو إهدار للوقت والقدرات، وأن إحداث ثورة في الصناعة بغض النظر عن ظروفها ومكوناتها الموضوعية هو إهدار وتشتت لجهود التصنيع والتنمية.

وقد يتأتي ذلك من خلال بناء قاعدة انتاجية قادرة ذاتياً علي الانتاج والاستمرار من خلال بناء الانسان وتطوير كفاءاته وإطلاق قدراته مع اكتشاف موارد المجتمع وتنميتها واستخدامها الاستخدام الأمثل. فالهدف الجوهري من عملية تطوير الصناعة يدور حول تنمية قدرتها أيضاً علي التكيف مع المتغيرات الجارية في العالم حفاظاً علي بقائها وارتقائها وتمكيناً لها من المنافسة والتفوق عالمياً.

إن المنافسة تزداد في السوق العالمية وصار البقاء فيها للأقوي والأقدر علي اجتذاب العملاء والمستهلكين بجودة السلع والخدمات وقلة تكلفتها نسبياً وهذا لا يتحقق إلا بالعلم

والمعرفة ولم يعد أمام مصر إلا استيعاب هذه المتغيرات الجديدة في حركة الاقتصاد العالمي خاصةً أنها تملك الأسباب التي تجعلها قادرة علي مواجهة هذه التغيرات العالمية ومواكبتها.

إن مصر بها قاعدة كافية للخدمات اللازمة للصناعة، وبها موارد ومشروعات للخدمات والطاقة، والنقل وإمكانيات في مجال التعليم والتدريب، والبحث العلمي (علي،٢٠٠٣). وهذه كلها مقومات أساسية للتصنيع ينبغي أن نستغلها الاستغلال الأمثل . ويرتبط تحديث القطاع الصناعي بزيادة طاقته الانتاجية ورفع القدرة التنافسية لمنتجاته. ويتطلب ذلك تراكم المزيد من رأس المال بأشكاله المادية والبشرية والتقنية الحديثة، بما يرفع من الانتاجية ويساعد علي اكتساب ميزات تنافسية جديدة. والفجوة الحالية بين مستوي التنقنية في الصناعة المصرية ومستواها في الدول الصناعية المتقدمة منها والحديثة في التصنيع، تعني توافر الفرصة لتحقيق التطوير والتحديث واكتساب ميزات تنافسية جديدة. ولكن تكمن المشكلة الرئيسية للصناعة المصرية في اعتمادها علي نقل التقنية والمعارف الغنية من خلال الاستعانة بواردات السلع الرأسمالية.

إن أداء التجارة الخارجية للاقتصاديات والصناعات يتحدد بالعديد من العوامل مثل: تكلفة عوامل الانتاج، توافر الموارد الطبيعية والقدرات التقنية. ويكتسب عنصر التقنية أهمية متزايدة، حيث يلعب استخدام التقنية الحديثة دوراً رئيسياً في تحسين تنافسية المشروعات، وذلك من خلال رفع مستوي الانتاجية، وتحسين الجودة وتحقيق مرونة أعلي. لذا فيجب الأخذ في الاعتبار ضرورة رفع معدلات الانفاق علي عمليات البحوث والتطوير في مجال الصناعات عالية التقنية وتقليلها في مجال الصناعات منخفضة أو متدنية المستوي التقني . وتستثمر الصناعات متدنية التقنية في التجهيزات الجديدة والألات التي توفرها الصناعات عالية التقنية.

ولا شك أن انخفاض نسبة الانفاق علي البحوث والتطوير إلي الناتج المحلي الاجمالي يفسر إلي حد كبير ما تعانيه المؤسسات البحثية والمراكز من نقص في الموارد وضعف في الامكانيات والتجهيزات، الأمر الذي انعكس علي نوعية البحوث وعلي مستوي ما توفره من تدريب متخصص. وقد أدي ذلك في نهاية الأمر إلي انخفاض درجة استفادة القطاع من تطبيقات تلك المؤسسات الحكومية.

إن دراسة الاونكتاد (UNCTAD) تؤكد علي أن البنية الأساسية للعلوم التقنية في مصر تعاني من مظاهر قوة وأوجه ضعف. وتكمن قوتها في حجم المعروض الجاهز من الأفراد المتعلمين والمتخصصين وفي وجود شبكة من مؤسسات البحوث والتطوير، وبعض هذه

المؤسسات يركز علي البحوث والتطوير في المجال الصناعي ثم الدعم المالي المقدم لها. إلا أن أوجه القصور تتمثل في: وجود هيكل اداري غير كفء، عدم كفاية الموارد، ضعف الروابط بين مؤسسات البحوث والتطوير والصناعة، وإنعزال مؤسسات العلم والتقنية عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية العريضة، وذلك في ضؤ الشواهد التي تفيد بأن ٧٠٪ من ضمن ٣٠٠ مؤسسة علمية وتقنية تتبع وزارة التعليم العالي. بينما ترتبط نسبة قدرها ١٦٪ فقط من هذه المؤسسات بأنشطة القطاع الانتاجي. الأمر الذي انعكس في محدودية ما يجريه القطاع الخاص من بحوث وتطوير حيث لازالت نسبته أقل من ١٪ من الناتج المحلي الاجمالي الذي تنفقه العديد من الدول النامية.

كذلك فإن الشركات الأجنبية تقوم بتوجيه معظم مصروفاتها الخاصة بالبحوث والتطوير والتدريب "Know How" إلي مراكزها الرئيسية في الدولة الأم في حين أن ما يتم توجيهه منها في مصر والمتعلق بخدمات إنتاجية يعتبر محدوداً جداً، مما يحد كثيراً من إمكانية الانتشار المعرفي داخل القطاع الصناعي من خلال هذه الشركات.

أما عن نقل التقنية إلي مصر، فيتم عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر، بالاضافة الي الاستيراد المباشر للالات والمعدات، وعقود العلامات التجارية وبراءات الاختراع. كما أن لتطوير قاعدة التقنية في مصر أمر ضروري، وهذا رهن بتطوير نظم التعليم والاهتمام بالعلوم الأساسية كمنبع للتقدم العلمي وتأصيل مفاهيم الجودة والتعلم المستمر واحترام الانجاز والابداع، وبالاستعانة بدليل التنمية البشرية يتضح لنا أن نسبة العلماء الفنيين لكل ألف من السكان في كل من أسبانيا واليونان ٣٦٪، ٤٨٪ علي التوالي، في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز ١٠٪ بالنسبة إلي مصر، كما بلغت نسبة خريجي الكليات العلمية من جميع الخريجين في كوريا ٣٩٪ وفي الصين ٤٣٪ بينما لا تزيد هذه النسبة في مصر عن ١٩٪ (الأهرام،٢٠٠٠). ويمكن التحدث عن التطوير من خلال المحاور الأتية:

أولاً: الملامح العامة لاستراتيجية التصنيع في مصر

لكي تحقق أي منظمة صناعية ميزة تنافسية، يجب عليها أن تربط فيما بين إستراتيجية التسويق وإستراتيجية التصنيع من ناحية وإستراتيجية المنظمة من ناحية أخري وتقوم بدمج كل منهما في الأخر، كما أنه عندما تفشل المنظمة في تنظيم العلاقة فيما بين إستراتيجية التصنيع و إستراتيجية المنظمة، تثقل بأنظمة إنتاج غير تنافسية وترتفع تكاليفها، بالإضافة إلي تبديدها للوقت(مني،٢٠٠٣). والسبب في نجاح الشركات الصناعية صاحبة

الميزة التنافسية العالية هو في تقديمها لمنتجات وخدمات مبتكرة وتوزيعها أيضاً بأساليب مبتكرة (عبد الوهاب،٢٠١٤). لذلك تحتل إستراتيجية التصنيع في العالم التنافسي الأن أهمية وميزة تنافسية، بجانب المزايا التنافسية التي تتجه معظم المنظمات الصناعية للبحث عنها من خلال طرق أفضل لأداء الأنشطة المختلفة.

ولقد اقترحا كلاً من "Legon and Ward " ست عناصر لاستراتيجية التصنيع يبدأ كل عنصر بحرف P، (Six P's) وهما (Leong : Ward,1995):

١. التخطيط Planning: وهو يمثل استراتيجية التصنيع، والذي يحقق الملائمة فيما بين أهداف التصنيع والاداء.
٢. درجة الفعالية المتواجدة Proactiviness: وهي قدرة القائمون بالصناعة للتنبؤ بعمليات تصنيعية حديثة وتكنولوجية، وتطبيقها في برامج طويلة الأجل، لتحقق إشباع الاحتياجات المكتشفة حديثاً.
٣. نموذج الأداء Pattern of Actions: ويتمثل في رؤية القائم بالصناعة بإتخاذه للقرارات أو الأداء، خلال فترة زمنية معينة، وتشمل: الطاقة والتسهيلات وتكنولوجية الاعملية الانتاجية، التخطيط والرقابة علي الانتاج، أنظمة الجودة والتنظيم، قوة العمل وتطوير المنتج.
٤. إمكانيات التصنيع المتواجدة Portfollo of Capabilities :وتعكس القوي التنافسية الخاصة بعملية التصنيع، والامكانيات التصنيعية مثل: التكلفة والجودة والتسليم والأداء والمرونة ودرجة الابتكار والابداع.
٥. برامج التطوير Programmes for Improvement: أي تطوير قدرات التصنيع للمنظمة، مثل إدارة الجودة الشاملة، التوريد في الوقت المحدد.
٦. نظم مقاييس الأداء Performance Measurment : وهي نظم القياس التي تقوم بعملية تقييم التصنيع لكي تسلك السلوك الذي يدعم أهداف التصنيع.

ولكي نحصل علي فائدة يجب تكون رؤيتنا لكل عنصر من العناصر الست مع أخذ باقي العناصر في الاعتبار، فيجب أن تكون الرؤية متعددة وتأخذ في اعتبارها التكامل لجميع العناصر معاً وفقاً لمجال التصنيع الذي توضع من أجله. و لصياغة أهداف التصنيع وأهم ملامحها يجب الاستفادة من خبرات الدول التي سبقتنا مع الأخذ في الاعتبار ما يلي (فادية،٢٠٠٠):

أولًا: اعتماد المبادرة والمشاركة كأسلوب عمل في ظل حقيقة أن التصنيع عملية شاملة تحتاج إلي تغيير وتحديد مسئوليات القائمين علي هذا التغيير. ويعني هذا أن تحديد معالم استراتيجية مقترحة لتنمية الصناعات المصرية ينبغي أن تنبع من رؤية مصرية تشترك فيها كل الأطراف المعنية، من مراكز بحوث وأجهزة حكومية، ومصدري القطاعين العام والخاص، واتحاد الصناعات وجمعيات رجال الأعمال والصناعة والاتحادات والجمعيات التعاونية الإنتاجية.

ثانياً: أهمية شركات التجارة حيث تبرز تجارب مجموعة الدول الأسيوية واليابان أهمية سيطرة الشركات التجارية العملاقة علي المشروعات الإنتاجية والصناعية. حيث أن وجود هذه الشركات في الأسواق الأمريكية والأوروبية يعد أحد أسباب نجاح هذه الشركات في القيام بتصدير صناعاتها إلي هذه الدول، وتعد التجربة الصينية حديثاً نموذجاً أخر علي نمو الصدارات إي أسيا والولايات المتحدة إعتماداً علي تواجد هذه الشركات داخل هذه الأسواق.

ثالثاً: امكانية الاستفادة من تجربة اليابان في التسويق، حيث ارتبط تطور فلسفة التسويق بالشركات اليابانية، بإنشاء وكالات لبحوث التسويق وتبني المفهوم الحديث للتسويق الذي يتميز بدراسة احتياجات المستهلك ورغباته مع محاولة الوفاء بها واستغلال الفرص التسويقية من خلال التقنية المتميزة التي تقدمها للأسواق، بمعني القيام بتقسيم السوق الكلي إلي شرائح وقطاعات، تطوير المنتجات الجديدة، سياسة الأسعار، اختيار منافذ التوزيع، تصميم الحملات الإعلانية والترويج، وذلك بهدف تحديد الطلب الكلي وتحليل الأسواق الجديدة ومعرفة الاتجاهات الجديدة في هذه الأسواق.

رابعاً: خلق بيئة ثقافية صناعية، حيث يعتمد نجاح التصنيع علي التحديد السليم لاحتياجات المستهلك والاستجابة لها، من حيث الجودة والسعر ومواعيد التسليم وخدمات ما بعد البيع، وهذا يستلزم خلق فكر وثقافة تصنيعية لدي المستهلك والمصنع علي حد سواء، حيث لا بد من احترام المستهلك ورغباته. كما أن عدم الوعي بالثقافة الصناعية وما تقتضيه من قيم أدي إلي حدوث الكثير من حوادث العمل والأمراض المهنية داخل المؤسسات الصناعية **(تومي،٢٠٢٠).**

ثانياً: الإدارة الصناعية في مصر

قد يكون من الملائم أن نأخذ فكرة عامة عن المناخ الصناعي في مصر والعوامل التي تساعد علي نجاح أوفشل الإدارة الصناعية، ولعل أكثر السبل الفعالة للتوصل إلي تفهم مشكلات

الإدارة الصناعية هو أن نركزعلي الصعوبات بخاصة الصعوبات الادارية التي تحد من قدرة المشاريع الصناعية عن العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي (علي،١٩٩١).

فكثير من المشروعات تتمثل العقبات الأساسية أمامها ليس في إيجاد التمويل ولكن في تحقيق الهدف من المشروع، كما أن هذه الصعوبات تكون أحياناً هي السبب في كون المشروع لا يجد طريق البدء والانطلاق في سوق العمل والمنافسة مع المشروعات المماثلة مثلما الحال في المشروعات الصغيرة، ويمكن عرض المشكلات الادارية التي تواجه المشروعات الصناعية بخاصة المشروعات الصغيرة في مصر في الأسباب التالية (حسين،٢٠٠٦):

١. تعاني معظم المشروعات الصغيرة من عدم معرفة القائمين عليها بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلي طول الوقت اللازم لإنجازها.
٢. عدم دراية صاحب المشروع بالأعمال الإدارية المطلوبة لإنجاز وإدارة المشروع، وقلة الخبرات الادارية تقلل من كفاءة المشروع.
٣. عدم وجود جهة واحدة في مصر لتنظيم شئون المشروعات الصغيرة وتوفير إجابات عن كافة الاستفسارات المتعلقة بها وبالاجراءات اللازمة لقيام الأعمال .
٤. عدم وجود مراكز تدريبية متخصصة لتقديم دورات وبرامج تقدم لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات لبناء انسان قائد قادر علي الادارة والتنظيم.
٥. عدم شمول المناهج التعليمية المدرسية والجامعية للدراسات التي تنمي من القدرات القيادية والادارية للطلاب الذين يمثلون القوة العاملة لتلك المشروعات.
٦. افتقار معظم المشروعات للهيكل التنظيمي السليم، والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلي خلق الكثير من المشاكل مثل عدم القدرة علي الفصل بين الادارة والملكية.

وتعتبر **التنمية الثقافية ركيزة أساسية لتحديث الصناعة المصرية** وذلك في ضؤ المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الجديدة، ونعني بتلك التنمية أن نقوم بتحديث الصناعة في المجالات الأتية (حمدي،٢٠٠٦):

١. تطوير وتدريب الإنسان المصري العامل في الصناعة.
٢. تطوير الهياكل التنظيمية والإدارية والتشريعية.
٣. إعادة هيكلة العمالة وفقاً للأهداف وبرامج التحديث.

٤. تطوير نظم وإجراء العمل.

٥. تنمية وتطوير العلاقات الإنسانية وعلاقات العمل بصفة عامة.

٦. دعم أنشطة الترويج والتسويق والدعاية والإعلان للمنتجات الصناعية والمعارض الخارجية والداخلية.

٧. تنمية القدرات البحثية والإبداعية للباحثين في مجال الصناعة وتقديم الحوافز المناسبة لهم للاستمرار في البحث والابتكار والأبداع والتطوير.

٨. تعديل وتطوير قوانين وتشريعات العمل وتشريعات الأمن الصناعي لتوفير الحماية والحرية للعمل في التنمية الذاتية.

وهذا بدوره يشير إلي أهمية الثقافة التنظيمية والسلوك التنظيمي للمؤسسات الصناعية والتي يمكن إيجازها في ما يلي :

- تعمل المنظمة علي جعل سلوك الأفراد ضمن شروطها وخصائصها، فالثقافة لها دور كبير في مقاومة من يهدف إلي تغيير أوضاع الأفراد في المنظمة.
- تعمل الثقافة علي توسيع أفق ومدارك الأفراد العاملين حول الاحداث والأنشطة.
- تساعد في التنبؤ بسلوك الأفراد والجماعات.
- تعتبر الثقافة إطار فكري يوجه أعضاء المنظمة الواحدة وينظم اعمالهم وعلاقاتهم وانجازاتهم.
- الثقافة القوية تعتبر عنصراً فعالاً ومؤيداً للإدراة ومساعداً لها علي تحقيق أهدافها وطموحاتها، وتسهل مهمة الإدارة والمديرين.
- الثقافة القوية تعتبر ميزة تنافسية للمنظمة اذا كانت تؤكد علي سلوكيات خلاقة كالتفاني في العمل، ولكنها قد تصبح ضارة اذا كانت تؤكد سلوكيات روتينية كالطاعة العمياء.

وفي ضوء ذلك هناك أسلوب لدراسة سلوك المنظمات الكبيرة التي تعمل في بيئة مليئة بالمتغيرات يعرف بمصطلح "**ديناميكا الصناعة**"، والذي من خلاله يمكن التعرف علي خصائص المنظمة كسلسلة مترابطة من التفاعلات الديناميكية بين أجزاء التنظيم. ويعرفها (Forester) " بأنها عبارة عن دراسة خصائص المعلومات المرتدة للنشاط الصناعي لمعرفة

كيفية تفاعل الهيكل التنظيمي للتأثير في نجاح المشروع، فهو يعبر عن التفاعلات بين تدفق المعلومات والنقود والطلبيات والمواد والعاملين والأجهزة الرأسمالية في شركة او قطاع صناعي أو اقتصاد قومي" (أحمد،١٩٨٠).

وتنبع أهمية **السلوك التنظيمي**، من كونه يوفر المعلومات الأساسية لتفسير سلوك الأفراد، وفهم دوافعهم، ومن ثم التنبؤ بسلوك هؤلاء الأفراد، وتوجيه سلوكهم لخدمة اهداف التنظيم. فإذا استطاعنا فهم وتفسير السلوك الإنساني، فإن ذلك سيساعد علي إيجاد المناخ التنظيمي، الذي يستطيع فيه الفرد أن يحقق أهدافه، ويوفقها مع أهداف التنظيم الذي هو جزء منه (محمد،١٩٨٨). حيث أن كل منظمة أعمال تضم ما يعرف بجماعة العمل والتي تعرف بأنها كيان يضم فردين أو أكثر يعتمدون ويتفاعلون مع بعضهم البعض خلال أداء الوظائف المنوطة بهم، وتقوم جماعات العمل علي إنجاز المهام، وحل المشكلات، والحماية من الأخطاء الوظيفية. كما أن التطوير التنظيمي يعتمد علي الجهد التعاوني بين الإداريين، والإستفادة من الخبرات الخارجية، ومن اسهامات العلوم السلوكية. وقد يدفع للتطوير والتغيير عدة أسباب ترجع إلي المشكلات المحيطة، والتحولات التقنية والاقتصادية والسياسية، وأساليب الأداء وعلاقات الأفراد (أحمد،١٩٩٣).

وبالنسبة للمؤسسات الصناعية قد أصبح التغيير حقيقة واضحة وأمراً حتمياً خاصة في خضم الظروف البيئية المتجددة، وبشكل لا يمكن تجنبه أو تفاديه، لأن العالم من حولنا متغير ومتجدد، فليس للمنظمة أي خيار سوي اللحاق بركب التطور والتغير من أجل البقاء والاستمرارية. ويذكر Bernick أن كل شركة بحاجة إلي أن تنعش ثقافتها اليوم وفي المستقبل، كما تجدر الاشارة إلي أن التغيير والتطوير يجب أن يراعي فيه مجموعة من العوامل تساعد علي خلق تغيير ثقافة المنظمة تتمثل في (الياسين،٢٠١٣):

- الدعم التنفيذي والسلوكي.
- التدريب: أي أن الأفراد يجب أن يعرفوا ماذا يطلب منهم وكيف يقومون به.

وحتي تستطيع الصناعة المصرية منافسة مثيلاتها الأجنبية فالأمر يحكمه عنصران (علي،٢٠٠٣):

الأول: تطبيق التكنولوجيا الحديثة لضمان الجودة، **والثاني:** إدارة جيدة يتولاها مجموعة من القيادات تتميز بالإبداع الإداري. فنجاح هذين العنصرين سوف يحقق توافر ونجاح العناصر الأخري وتحقيق الهدف المرجو وهو تحديث الصناعة المصرية.

ونجد أن الاستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية "وهي مجموعة متكاملة من التصرفات تؤدي إلي تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافسين" تتحدد من خلال ثلاث مكونات أساسية هي (خديجة،٢٠١٠):

١. **طريقة التنافس:** وتشمل استراتيجية المنتج، استراتيجية التسعير، استراتيجية التوزيع..
٢. **حلبة التنافس:** وتضمن اختيار ميدان التنافس، الأسواق والمنافسين.
٣. **أساس التنافس:** ويشمل الأصول والمهارات المتوفرة لدي المؤسسة، والتي تعتبر أساس الميزة التنافسية المتواصلة والأداء في الأجل الطويل.

كما أن علي المنظمات وبخاصة المنظمات الصناعية أن تراعي عدة اعتبارت ترتبط بالتغيرات الثقافية، حتي يمكنها أن تندمج في السوق الدولية وتحقق التنافسية والميزة النسبية، من أهمها (مجدي،٢٠٠٢):

- العمل في ظل سوق الكتروني عالمي.
- الاهتمام بالبيئة باعتبارها أحد الشروط الهامة للدخول للعالمية.
- الابتكارات الجديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الهيكل التنظيمي القائم علي فرق العمل.
- وضع رؤية وأهداف واضحة.

ووجد أن أسباب التميز في المؤسسات الصناعية في الدول الغربية وجود عدد من العناصر التي تجعل الشركات قيادية في مجال الصناعة التي تعمل فيها، وهي كالتالي(عبدالرحمن،١٩٩١):

- استعداد المؤسسة الصناعية للأخذ بالأفكار الجديدة وإجراء التجارب عليها.
- المؤسسات الصناعية المتميزة تتعلم الكثير من أولئك الذين تقدم لهم الخدمات.
- الإنسان هو مركز وعنصر الجودة في كافة المستويات.

- تتميز هذه المؤسسات الصناعية بنظام إداري بسيط وأعداد قليلة من الإداريين والمساعدين.
- وأهم ما يميز هذه المؤسسات الناجحة بأنها مركزية القيم ولا مركزية فيما يتعلق بالتجديد والتطوير.

ونجد أن العنصر الأخير والذي يتعلق بكون المؤسسة لا مركزية التجديد والتطوير يشير إلي حاجة المنظمة إلي ما يسمي "بالسلوك الإبداعي"، حيث تعمل المنظمات وبخاصة الصناعية في ظروف متغيرة ومعقدة نظراً للتقدم الهائل في العلوم والتكنولوجيا وما ينتج عنه من تغيير اقتصادي واجتماعي وثقافي، مما يتطلب منها إما التكيف مع هذه التحديات أو الفشل. ولمواجهة هذا التغير يتطلب الأمر قدرات إبداعية عالية لدي المنظمة تمكنها من حل المشكلات بطريقة ابداعية.

وتتلخص حاجة المؤسسات للسلوك الابداعي فيما يلي (طارق،٢٠٢١):

- تعتبر الادارة الابداعية عنصراً أساسياً في جميع نشاطات أي منظمة لرفع كفاءتها وانتاجيتها.
- تعيش المنظمات الصناعية الحديثة ظروف متغيرة ومعقدة فرضت الحاجة إلي الادارة الابداعية.
- تزايد المشكلات الادارية والتنظيمية داخل المنظمات الحديثة يفرض التغيير والتطوير الذي يتطلب الابداع.
- تزايد حدة المنافسة الشرسة يفرض الحاجة إلي السلوك الابداعي للادارة لزيادة القدرة التنافسية.
- تقنيات الاتصالات وثورة المعلومات وشبكة الانترنت وما تتيحه من قدرات غير مسبوقة نتج عنها العديد من المشكلات التي تواجهها المنظمات الصناعية والذي يتطلب ادارة ابداعية لحل هذه المشكلات.
- حاجة الدول العربية المستمرة وبخاصة مصر إلي الادارة الابداعية تمكنها من مسايرة ركب التطور.
- تتميز بعض المنظمات بالكفاءة في مرحلة معينة وقد تتفوق علي غيرها، وللحفاظ علي هذا التفوق ينبغي توفير مقومات الابداع السلوكي كوسيلة فعالة للدخول إلي عالم المستقبل.

ومن هنا نستنتج أن حاجة المؤسسات للسلوك الإبداعي ضرورية، لأنها تمثل مصدراً لاستمرارها، والمنظمات الصناعية بحاجة مهمة وملحة لتطوير ذاتها وتحسين أدائها والاستفادة من كافة الإمكانيات التي تدعم توليد وانتاج أفكار جديدة بناءة تتمتع بالحداثة من أجل البقاء والمحافظة علي مكانتها بين المنظمات الأخري.

خاتمة

علي الرغم من أن مصر تحاول ملاحقة التطورات الجديدة في مجالي الثقافة والصناعة إلا أن هناك تحديات واسعة في تلك المجالات، في ظل تواجد العولمة والتي تعد شكلاً من أشكال الهيمنة علي الثقافة المحلية، ومواجهة الصناعة المصرية من نقص في الخبراء والمتخصصين، ونقص في الأيدي العاملة المدربة، فعلي الرغم من توافر العنصر البشري مع وجود معدلات مرتفعة من البطالة، إلا أن هناك نقصاً شديداً في العمالة الماهرة والتي من شأنها تطوير الصناعة وتحديثها من خلال تنمية المهارات الابتكارية لديها مما يساعد علي زيادة الانتاجية، والرفع من تنافسية الانتاج الصناعي.

كما أن معظم المصانع المصرية لا تولي إهتمام لإدارة البحث والتطوير، وإن وجدت تكون محدودة في الامكانيات الخاصة بها، هذا بالاضافة إلي غياب الربط بين المعاهد والجامعات والذي أدي إلي ضعف مواكبة التطورالتكنولوجي والصناعي. إلا أن التحديات التي تواجهها الصناعة المصرية سواء داخلياً أو خارجياً تتطلب المزيد من الجهد والإدارة العلمية الثقافية الحديثة، فتحديث الصناعة المصرية أصبح مطلباً ضرورياً لمواكبة التقدم والتطور في ظل الظروف الحالية المحلية والإقليمية والعالمية.

تهدف الثقافة إلي تكوين شخصية الفرد وإعطاءه الهوية المتميزة، وتؤهله إلي أن يكون قادراً وفعالاً في عرض قضيته، وإيجاده للوعي العلمي الصحيح بحقيقة الهوية وشموله لكافة متطلبات الحياة.

وقد ساهمت الثقافة في تطوير الصناعة من خلال بناء الإنسان المصري العامل في الصناعة، وتطوير كفاءاته وإطلاق قدراته مع اكتشاف قدرات المجتمع وتنميتها واستخدامها الاستخدام الأمثل لتحقيق أهداف التطوير والتقدم المنشود.

النتائج: تعرض الباحثة فيما يلي النتائج التي أسفرت عنها الدراسة وهي :

١. غياب بناء الانسان المصري يعني عدم فاعلية أي استراتيجيات أو اصلاحات نأمل إليها لتطوير مجتمعنا.
٢. النظام التعليمي الصناعي والفني لا تتوفر به الجودة والتخصص المطلوب لتغطية احتياجات المناطق الصناعية.
٣. عدم ملائمة التقنيات السائدة لمتطلبات التنمية الصناعية، مع عدم توافر الإمكانات لاستخدام التكنولوجيا المتطورة والتعامل مع مستوي منخفض التكنولوجيا.
٤. تركيز معظم الشباب وتوجيه فكرهم للوظائف الإدارية وإهمال فكرة التصنيع أو تعلم الحرف العاطلة والاعتماد عليها كمصدر للدخل.
٥. ضعف الروابط بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير والصناعة.
٦. عدم الوعي بالثقافة الصناعية وما تقتضيه من قيم أدي إلي حدوث الكثير من حوادث العمل داخل المؤسسات الصناعية.
٧. تزايد حدة المنافسة الشرسة بين الشركات المنتجة يفرض الحاجة إلي السلوك الإبداعي للإدارة لزيادة القدرة التنافسية.
٨. عدم توافر قاعدة معلوماتية تعتمد علي تقنيات فعلية واستخدام أجهزة ووسائل معلوماتية للتعرف علي مواصفات الجودة المطلوبة وأحدث تكنولوجيا صناعية لتحقيق تكاملات إنتاجية مع الدول المتقدمة.
٩. نقص الاستخدامات التكنولوجية الحديثة يؤثر علي المناخ الصناعي والاستثماري، ويرجع ذلك لعدم توفر الامكانات لاستقدام التكنولوجيا المتطورة والتعامل مع مستوي منخفض من التكنولوجيا.
١٠. ارتفاع تكلفة السلع المصدرة في الدول النامية يجعل المستثمرين يحجموا عن الدخول في المشروعات التصديرية الغير مضمونة العائد.
١١. ارتفاع الرسوم الجمركية علي السلع المصدرة يسبب انخفاض قدرتها التنافسية .
١٢. عدم المعرفة بمتطلبات السوق ونقص الخبرات وعدم القدرة علي الدخول في المنافسة والعجز عن تسويق المنتجات والمديونيات مما يؤدي إلي افلاس وتوقف كثير من المصانع والشركات.
١٣. عدم تمتع بعض المناطق الاستثمارية من اعفاءات ضريبية وحوافز الاستثمار مما يؤثر علي حركة الاستثمار والمنافسة.
١٤. وجود نقص للخدمات في بعض المناطق الصناعية مثل خدمات التأمين والنقل والمستودعات وإعادة التأهيل والتدريب.

١٥.تؤدي الأعباء الضريبية والجمركية والتمويلية التي تتحملها الصناعة المصرية إلي ارتفاع تكلفة المنتجات ويضعف من قدرتها التنافسية.

١٦. غياب الخطط الاستراتيجية لجذب الاستثمارات الصناعية والمعوقات الادارية وكثرة التقلبات السياسية والتشريعية.

١٧. معظم القطاع الصناعي متخلف من حيث الحداثة ومتخلف تكنولوجياً مما جعل نسبة كبيرة من الانتاج الصناعي لا توجد أمامه فرص تصديرية.

التوصيات: في ضؤ النتائج التي أسفر عنها البحث:

١. يوصي بتطوير قاعدة التقنية في مصر من خلال تطوير التعليم والاهتمام بالعلوم الأساسية، وتأصيل مفاهيم الجودة والتعلم المستمر والابداع وذلك من خلال تعديل برامج مؤسسات التعليم، وبرامج مؤسسات التدريب لتتوائم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل، و ربط سياسات التعليم باحتياجات خطط التنمية من القوي البشرية، ومراعاة الاهتمام بالتعليم المهني المتخصص الملائم لاحتياجات كل مهنة.

٢. يوصي بوضع خارطة مصرية للمؤسسات الثقافية كالأسرة والمدرسة ودور العبادة والأندية الرياضية والتلفزيون من أجل تطوير الثقافة المصرية.

٣. لتنمية الوعي الثقافي لدي الشباب، يجب التكاتف والتعاون بين المؤسسات التعليمية ومراكز الشباب الرياضية والجمعيات الأهلية لتحديد الاحتياجات الثقافية للشباب والعمل علي تلبيتها.

٤. يوصي بوضع رؤية مصرية تشترك فيها كل الأطراف المعنية من مراكز بحوث وأجهزة حكومية، والقطاعين العام والخاص، واتحاد الصناعات وجمعيات رجال الأعمال والصناعة والاتحادات والجمعيات التعاونية الانتاجية، وذلك لتنمية الصناعة المصرية من خلال:

- الاستعانة بالاستثمار الاجنبي المباشر وتحسين بيئة الاستثمار.
- تنمية المعاهد المتخصصة وزيادة الانفاق علي البحث العلمي وذلك لعمل دراسة خاصة بمشكلات كل صناعة ومعرفة ال Know How المتعلقة بهذه الصناعة.
- شراكة المؤسسات الصناعية المتنافسة والذي يسهل من عملية نقل التكنولوجيا وخفض تكاليف التدريب وسهولة الدخول إلي السوق الدولية مما يحقق التنمية الصناعية الذاتية .

- زيادة فرص الإقراض للمصنعين لتزويد عجلة الانتاج.
- توفير خارطة للصناعات التي يحتاجها السوق المصري، يكون سعرها أقل من السوق العالمي، ويكون هناك القدرة علي تصنيعها.
- تغطية معظم الواردات للصناعات الصغيرة وذلك لدعم التصنيع المحلي.
- عمل قوانين موحدة وواضحة، وضم جميع الهيئات الخاصة بالتصنيع والتي يحدث بها تضارب، وذلك لمنع تعطيل العمل من قبل بعض الموظفين.
- الاهتمام بدعم الصادرات واسترجاع الثقة بين المصدّر والحكومة.
- اعطاء إعفاءات ضريبية، والأرض بتسهيلات، ورفع أي رسوم غير واردة بالقانون.
- عمل لجنة دائمة لإدارة الأزمات هدفها زيادة إنتاج المصانع، تلجأ إليها المصانع لحل المشكلات التي تعترضها.
- توعية أفراد المجتمع المصري بأهمية ترشيد الاستهلاك، وذلك بوضع أولويات للاستهلاك من أجل التعايش مع الأزمات .

المراجع:

١. الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء. (أعداد مختلفة). الكتاب الاحصاء السنوي.
٢. الأهرام.(٢٠٠٠). عدد ٢٨ فبراير.
٣. التعليم العالي في مصر.(٢٠١٠). منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.
٤. أحمد أبو الفتوح شبل مقلد.(١٩٩١). *المتطلبات التربوية لمواجهة التلوث الثقافي في المجتمع المصري*.
٥. أحمد أحمد جويلي.(٢٠٠٧). *التعليم واحتياجات سوق العمل والفرص المتاحة*. اليونسكو، المنتدي العربي الرباع للتربية والتعليم، اتحاد جامعات العالم الاسلامي، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
٦. أحمد بديع بليح.(١٩٩٤). *التطوير والمواد الأولية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، جامعة المنصورة.
٧. أحمد حافظ فرج.(١٩٩٤). *وسائل الاعلام والتنمية دراسة تحليلية*، جامعة عين شمس، القاهرة.
٨. أحمد عبد التواب.(٢٠١٠). *التعليم في مصر (المشاكل والحلول)*. متاح علي https://egyptawy.arabepro.com/t6-topic
٩. أحمد حسن.(٢٠١١). *الابداع سمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة*. الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة.
١٠. أحمد جاد عبدالوهاب.(١٩٨٠). *ديناميكا الصناعة*. مجلة المال والتجارة، نادي التجارة.
١١. أحمد ماهر.(١٩٩٣). *السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات*. الدار الجامعية للطباعة والنشر.
١٢. أسماء طيبي.(٢٠١٧). *محددات سلوك المستهلك في الاسلام*. الهيئة العالمية للتسويق الاسلامي، الجزائر.
١٣. أسماء فهمي.(٢٠٢١). *تنمية قطاع الحرف والصناعات اليدوية في مصر*. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.
١٤. الروبي ربيع محمود.(٢٠٠٢). *المنهج الاسلامي في الادخار والاستثمار*. جامعة الأزهر، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي.

١٥. العابد بديع.(٢٠١٦). *الدين والتعليم والتنمية: قراءة في تاريخ الحضارة الاسلامية*. دورية كان التاريخية، مؤسسة كان التاريخية.

١٦. الياسين بوجردة.(٢٠١٣). *تطوير ثقافة المنظمة لمساعدة المؤسسات الصناعية علي مواجهة والحد من الأزمات*. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٧. باسم شمس الدين.(٢٠١١). *الابحار عبر الثقافات*. لا توجد دار نشر، جامعة القاهرة.

١٨. طارق بن خليفة.(٢٠٢١). *مساهمة الثقافة التنظيمية في تنمية السلوك الابداعي*. *مجلة دفاتر اقتصادية*، جامعة عاشور زيان الجلفة.

١٩. حسين مؤنس.(٢٠٠٢). *الحضارة: سلسلة عالم المعرفة*. الكويت.

٢٠. خالد محمد الزواوي.(٢٠٠٣). *الجودة الشاملة في التعليم وأسواق العمل في الوطن العربي*. القاهرة، مجموعة النيل العربية.

٢١. خديجة الحاج نعاس؛ وأخرون.(٢٠١٠). *أثر إدارة التغيير علي الاستراتيجية التنافسية في المؤسسات الصناعية*. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف.

٢٢. دينا أسامة.(٢٠٠٩). *أثار اتفاقية الشراكة الأوروبية. المصرية وبروتوكول الكويز علي صادرات قطاع المنسوجات*.

٢٣. رحاب مدحت حسني.(٢٠١٣). *الصناعة والتعثر الصناعي في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، جامعة عين شمس.

٢٤. شيعان جليل.(١٩٨٠). *حول أهمية الادخار والاستهلاك في التنمية الاقتصادية: معالجة خاصة بالقطر العراقي. جامعة البصرة*. مركز دراسات البصرة والخليج العربي.

٢٥. عامر محمد علي.(١٩٨٠). *السلوك الاقتصادي في الاسلام*. الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية.

٢٦. عبدالرحمن بن أحمد الجعفري.(١٩٩١). دروس التميز في الادارة الصناعية. التعاون الصناعي في الخليج العربي، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

٢٧. عبد المنعم سعيد.(١٩٩٤). ما بعد الحرب العالمية الباردة: النظام الدولي بين الفوضي والاستقرار. التقرير الاستراتيجي العربي، لعام ١٩٩٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهران، عمان.

٢٨. عبد الوهاب الكيالي وأخرون.(٢٠١٥). الموسوعة السياسية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

٢٩. عبد الوهاب راغب الراعي.(٢٠١٤). *دور الابتكار الاستراتيجي في تطوير أداء المنظمات الخاصة الصناعية بالتطبيق علي المنطقة الصناعية في مدينتي جمصة ودمياط الجديدة*. *مجلة البحوث الادارية*، أكاديمية السادات للعلوم الادارية.

٣٠. عبير محمد عباس.(٢٠١٨). *الصناعات الثقافية وبناء الاقتصاد الابداعي: رؤية تنموية بديلة: دراسة حالة لصناعة الحرف التقليدية*. مجلة كلية الاداب، جامعة القاهرة.

٣١. عشاور قياتي.(٢٠١٨). *الثقافة والابداع: بحث في الانثروبيولوجيا النفسية للمبدعين*. رسالة ماجستير، جامعة بني سويف.

٣٢. علي لطفي.(٢٠٠٣). *تحديث الصناعة المصرية*. المؤتم السنوي الثامن لإدارة الأزمات في القطاع الصناعي في ظل المتغيرات البيئية المعاصرة، دار الضيافة، جامعة عين شمس.

٣٣. فادية محمد أحمد.(٢٠٠٠). *محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصرية*. المعهد العربي للتخطيط.

٣٤. فضل محمد عثمان.(٢٠١٠). *الادخار والتنمية*. *المال والاقتصاد*. العدد ٦٣.

٣٥. مالك صقور.(٢٠١٦). *في مفهوم الثقافة الوطنية*. *الموقف الأدبي*، مجلة ٤٥، عدد٥٤٦، اتحاد الكتاب العرب.

٣٦. محمد السيد سليم.(١٩٩٤).*الأشكال التاريخية للقطبية الواحدية*. مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

٣٧. محمد حسن رسمي.(٢٠١٧). *رؤية فكرية لتحديث الصناعة*. نادي التجارة، *مجلة المال والتجارة*.

٣٨. محمد قاسم القريوتي.(١٩٨٨). *السلوك التنظيمي دراسة للسلوك الانساني الفردي والجماعي في المنظمات الادارية*. *المجلة العربية للادراة*، المنظمة العربية للتنمية الادارية.

٣٩. محمد عبد الوهاب اسماعيل.(٢٠١١). *الاستراتيجية الغائبة لبناء مصر الصناعية القوية*. مكتبة مدبولي، القاهرة.

٤٠. محمود عبد الحميد حسين.(لايوجد تاريخ). *محاضرات في الثقافة والشخصية*. قسم الاجتماع ، كلية الأداب، جامعة دمياط.

٤١.محمود عبد الحميد حسين؛ وأخرون.(٢٠٢٠). محاضرات في الاقتصاد والمجتمع، مصر.

٤٢.محمود علي الغدامسي.(٢٠٠٤). *مدي تطابق عوامل قيام الصناعة علي مصانع المعمورة للصناعة الغذائية. مجلة كلية الأداب*، جامعة طرابلس.

٤٣.مجدي محمد خليفة.(٢٠٠٢). *تحديث مصر في ظل المتغيرات العالمية الجديدة. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، معهد التخطيط القومي.

٤٤.مصطفي عطية جمعة.(٢٠١٨). *الابداع والعبقرية والاقتصاد: رؤية لعالم اليوم والغد*. المنتدي الاسلامي.

٤٥.مني محمد ابراهيم البطل.(٢٠٠٣). *استراتيجية التصنيع: مدخل لتنافسية المنظمات الصناعية في مصر. مجلة البحوث التجارية*، جامعة الزقازيق.

٤٦.وزارة التخطيط والتنمية.

47. Ayish, Muhammad. (2995). From Many Voices, ***One World to Many Worlds, one Voice: Reflections on Current International Communication Realities in the Age of Globalization the Public***, Vol. 12, p.15.
48. Constantino Hevia .(2011). ***Saving and Growth in Egypt***, available at this following link: https://www.researchgate.net/publication/228273539_Saving_and_Growth_in_Egypt/link/58c73abd458515478dbef3f2/download.
49. Conway W. Henderson. (2000).
50. (١) ***Goodwin, and others.(2009).Microeconomics in Context. Sharpe.***
51. Ginneken, Jaap Van. (1998). ***Understanding Global News: A Critical Introduction***, London, Sage Publications.
52. Leong. G. Keong :Ward, Peter T. (1995). ***The Six 1P's of Manufacturing Strategy International Journal of Operations and Production Management***.
53. Oledzki***. (1981). Polish Perspective on the New Information Order***, Journal of International Affairs, 35 (2): 31-40, 51, 157, 162, Y.
54. RebortKohane And Joseph E.Nye (1991). ***Regimes And The Management Of System Change*** , In Willim Clinton Alson (ed.) , The Theory And Practice of International Relation , Prentice Hall International , Inc. , 8ed. , U.S.A.

55. Singapore .(1998). Jeffrey James.(2000). ***"International Relations: Conflict and Co-operation At The Turn Of The 21et Century"***, The McCraw – Hill Companies , IncConsumption, ***globalization, and development***, First published, Palgrave Macmillan, Great Britain.
56. UNCTAD.